مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٦٦

الجمعة، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد شنغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

استعراض ختامي لأعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي

الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن

03-37654 (A)
0337654

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

استعراض ختامي لأعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي

الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات إلى ممثلي أوروغواي، والبرازيل، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والفلبين، والكونغو، وماليزيا، ومصر، وموريشيوس، واليابان، واليونان، للاشتراك في الجلسة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد باوليو (أوروغواي)، والسيد موتا ساردنبرغ (البرازيل)، والسيد نتيتوروي (بوروندي)، والسيد الهاشمي (تونس)، والسيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد كامتري (رواندا)، والسيد باها (الفلبين)، والسيد إيكويبي (الكونغو)، والسيد رستم (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد كونجول (موريشيوس)، والسيد هاراغوشي (اليابان)، والسيد دراتزيكس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وكما نعلم جميعا، في جدول أعمال المجلس الحالي طائفة من القضايا الأفريقية التي تشمل مناطق الصراع الحالية في وسط وغرب أفريقيا. وفي غضون أيام، ستغادر بعثتان لمجلس الأمن إلى هاتين المنطقتين دون الإقليميتين. وسوف تحمل البعثتان رسالة قوية مفادها أن المجلس لا يزال يركز على هذه القضايا وهو منكب عليها بنشاط. وسنجري اليوم نقاشا كاملا بشأن كيفية قيام هاتين البعثتين بتعزيز نهوض مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

والهدف الرئيسي الآخر لهذا النقاش هو تحليل الصراعات والأزمات المعقدة التي تبتلى بها أفريقيا بغية مناقشة السبل والوسائل والآليات المحتملة داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع الحلول الدائمة والسلم والاستقرار في القارة. وبمشاركة الأعضاء من المجلس وغيره في المناقشة نتوقع نقاشا غنيا ونتيجة بناءة.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا، السيد إبراهيم غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لمخاطبة أعضاء المجلس بشأن موضوع جلسة الاستعراض الختامي هذه: ''الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن''.

تدل بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا بشكل واضح على الاهتمام المستمر بأزمات وصراعات القارة والانخراط فيها. ولكن فضلا عن ذلك، تحتاج هذه البعثات إلى أن تكون أدوات فعالة لمنع نشوب الصراع وإدارته وحسمه. وفي هذا الصدد، أصبح اختيار مواقع البعثات وتوقيتها وما تنجزه على أرض الواقع، وكذلك في المقر، مسائل بالغة الأهمية وتحتاج إلى أن يجري تناولها في جلسة مجلس الأمن هذه وفي المستقبل.

ومن ثم، وفي حين يشرع المجلس في إيفاد بعثتيه المقبلتين إلى وسط وغرب أفريقيا، توجد حاجة إلى تطبيق الدروس المستفادة من التجارب السابقة وكذلك استكشاف روابط أخرى بين السلم والأمن، من ناحية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى. وسيلقي هذا العرض الموجز الضوء على بضعة مجالات أعتقد أن المجلس قد يرغب النظر في بذل جهود إضافية فيها، وسيختتم عمله ببعض التوصيات المتعلقة بالمضي قدما.

بالنسبة لتطبيق الدروس المستفادة، أولا، من مصلحة المجلس أن ينظر في استخدام دعم متعدد الاختصاصات من خبراء في الأمم المتحدة قبل إرسال بعثاته لتقصي الحقائق إلى مناطق الصراعات المحتملة أو الفعلية في أفريقيا وبعده. فمن شأن ذلك أن يشجع الاستفادة على نحو أكثر كفاءة من وقت بعثات المجلس أثناء تواجدها في الميدان وأن ييسر أيضا إجراءات المتابعة الفعالة. ولقد أرسلت مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام بعثة متعددة الاختصاصات إلى كوت ديفوار، ومن المزمع إرسال بعثة مماثلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ستترأسها إدارة الشؤون السياسية. وهاتان البعثتان تمثلان نموذجا للنهج المتكامل المتعدد الاختصاصات الذي قد تشمل فوائده استراتيجيات شاملة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها.

ثانيا، لا بد من تصميم وتنفيذ التدابير الوقائية المتوقع نجاحها من خلال تعاون نشط مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وبدعم منها.

ثالثا، وبشكل عام، لا يمكن حسم الصراعات في أفريقيا بدون المراعاة الكاملة لأبعادها الإقليمية والعالمية.

رابعا، ينبغي إدراك أن المجتمع الدولي لم ينجح حتى الآن تماما في مجال بناء السلام بعد الصراع في أفريقيا، وربما في أماكن أخرى، وأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، فإن إخفاق المجتمع الدولي في بذل جهود جادة لتوطيد السلم في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وغينيا – بيساو عقب نهاية العمليات الدولية السابقة لحفظ السلام في تلك البلدان يمكن إيعازه بدرجة كبيرة إلى عودة نشوب الصراع هناك. لذلك، فإن بذل المجتمع الدولي لجهود أكبر وأكثر إبداعا، بطريقة منسقة وشاملة، لا تشمل الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا مؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة، هو أمر ضروري للنجاح في بناء السلام.

وأتناول الآن بعض القضايا الملحة التي تتطلب النظر فيها بشكل عاجل.

إن بعثتي مجلس الأمن إلى كل من وسط أفريقيا وغربها تأتيان في الوقت المناسب تماما لأنهما ستتيحان للمجلس فرصة الوقوف على الأمور بشكل مباشر وبالتالي اتخاذ أحكام مستنيرة بشأن طائفة من القضايا. ففي وسط أفريقيا، على سبيل المثال، نحث المجلس، أولا، على تقييم الولايات والموارد الحالية لمختلف عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام من أجل إجراء التعديل المطلوب بشدة، خاصة في بعثتي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثانيا، نحثه على العودة إلى النظر في عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى لمناقشة مستقبل المنطقة، حيث اكتسبت فكرة المؤتمر زخما في الآونة الأخيرة بعد إحراز تقدم في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

علاوة على ذلك، تتيح البعثة المتوجهة إلى وسط أفريقيا فرصة فريدة لكي يقيّم المجلس قدرة المنظمات الإقليمية على المشاركة في عمليات السلام، ولكي يقيّم بصفة خاصة كيفية مساعدة المجتمع الدولي لقدرة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل عام ولقواهما المنتشرة في بوروندي وكوت ديفوار على التوالي؛ ولتقييم التقدم المحرز في الإيفاء بالمعايير التي ينبغي أن توجه خطى عملية الخفض التدريجي لأفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ وتقييم قابلية تعرض سيراليون للأخطار الأمنية بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، وفي هذا السياق تقييم قدرة القطاع الأمني في سيراليون على التصدي لأية تهديدات داخلية وخارجية؛ ولاستكشاف تدابير بناء السلام الفعالة المطلوب تعزيزها مع حكومة سيراليون والوكالات الإنمائية عندما تخفض البعثة عدد أفراد قوتها تدريجيا؛ والتأكد من أفضل سبيل يمكن للمجتمع الدولي من خلاله اغتنام فرصة الانتخابات المقبلة لتيسير إنهاء الصراع في ليبريا وتقييم نوع المشاركة التي يمكن أن تفضي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية فيها؛ وتقييم المستوى الحالي للمشاركة في كوت ديفوار من أجل تشجيع تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي حتى إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥.

وتوصياتي هي على النحو التالي. لدى عودة البعثة إلى المقر، قد يرغب المجلس في النظر في الموضوعات التالية لإجراء مناقشات موضوعية من أجل التشجيع على تحقيق تماسك أكبر في إجراءات المنظومة بأكملها: سيادة القانون وتعزيز الأمن الداخلي وحقوق الإنسان؛ والحد الأدنى من الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وتدابير تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة ثروة البلاد ومواردها؛ وتقوية سلطة الدولة من خلال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية؛ وتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على القيام بعمليات سلام.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أثناء زيارة مناطق صراعات فعلية أو محتملة أن يطور اتصالات مستدامة مع كبار أصحاب المصلحة أو الأطراف على أرض الواقع. وسيؤدي هذا، ضمن أمور أخرى، إلى تيسير بث واستقبال ودراسة القرارات والبيانات الرئاسية المختلفة التي يتخذها المجلس والموجهة إلى الأطراف الفاعلة تلك.

أخيرا، حينما تعود البعثات، قد يرغب مجلس الأمن أيضا في النظر في تدابير لرعاية قدر أكبر من التنسيق والتضافر في استجابة الأمم المتحدة على المستوى الحكومي للقضايا المتشابكة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. ولدفع تلك العملية إلى الأمام، قد يرغب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في عقد اجتماعات مشتركة بصورة دورية بوصفها وسيلة لتعبئة الدعم الدولي لأفريقيا في مجالات منع الصراعات وحلها، التي لدى مجلس الأمن ولاية بشأنها، وفي مجال إعادة التأهيل وإعادة التعمير والتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراعات، التي يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولية فريدة بصددها.

في ختام بياني، اسمحوا لي بأن أقول إن الأمانة العامة مستعدة لمساعدة المجلس في مواصلة تطوير المقترحات التي قد تنجم عن مناقشة اليوم والمقترحات التالية التي تهدف إلى النهوض بالسلام والأمن في أفريقيا وتنفيذها بعد ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، الذي سيترأس بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الوسطى.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في سياق بعثة مجلس الأمن التي ستزور أفريقيا الوسطى من ٩ إلى ١٦ حزيران/يونيه، أود أن أشير إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي.

قبل عدة سنوات، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حالات صراع أودت حسبما قيل لنا بحياة ما يقرب من ٣ ملايين نسمة. وعالج مجلس الأمن فورا تلك الصراعات التي تورط فيها ما كاد يصل إلى جميع بلدان وسط وجنوب أفريقيا بطريقة أو بأخرى. وبالاتصالات الوثيقة مع الأمين العام، عمل المجلس مع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، وهو الاتفاق الذي أسس عملية السلام التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٩ والتي تهدف إلى إنشاء عملية السلام ودفعها إلى الأمام. وقد استُكملت جهود المجلس بجهود مؤسسات دولية من قبيل مؤسسات بريتون وودز، التي أصبحت أطرافا أساسية فاعلة في استعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ولكننا يجب أن نقر بأن جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلام في الكونغو قد أحبطت في بعض الأوقات. فكلما وضعت الترتيبات على أرض الواقع لإنهاء الصراعات، يبدو أن الصراعات استطاعت تكييف أنفسها لتظهر بشكل آخر، مثل البكتيريا التي تتولد لديها مقاومة مضادة للأدوية المستعملة لقتلها. وبذلك، شهدنا الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتحول من صراع إقليمي تدفعه شواغل أمنية إلى أزمة أكثر تعقيدا، أزمة متعددة الأوجه ذات أبعاد أخرى: بعد محلي بين أبناء الكونغو؛ مصالح اقتصادية إقليمية متنافسة؛ وصراعات محلية في حالة من الفوضى التامة والمأساة الإنسانية.

ولكن يتضح جليا أن التعقيد، وفي بعض الأحيان الطابع الذي يصعب فهمه لتلك الصراعات ليسا سببا للاستسلام، في المقام الأول لأن التكلفة البشرية مثيرة للذعر، وأيضا لأن عملية السلام التي ندعمها بدأت تؤتي أُكلها. وقد حدثت تحركات كبيرة صوب انسحاب القوات الأجنبية. وتم التوصل إلى اتفاق مرحلي فيما بين الأطراف الكونغولية، وبدأنا في نزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة. لكن هذا بالتأكيد ليس كافيا، لأن الانتقال ينبغي أن يبدأ فعلا ولأن الهجمات المتكررة التي يشنها المتمردون في الشرق تقوض محاولات نزع سلاح الجماعات المسلحة. وهو أيضا ليس كافيا لأن التقدم السياسي ما زال أمامه الكثير لكي يصبح تقدما حقيقيا في حياة الكونغوليين؛ حيث أن المذابح تتواصل وانعدام الاستقرار يستمر. ومع ذلك، يجب أن نبني على ذلك التقدم من أجل تعزيز التقدم في عملية السلام واستعادة السلام.

ما الذي يمكننا أن نفعله اليوم؟ أول شيء نستطيع أن نفعله هو أن نوضح بجلاء لجميع أطراف الصراع في المنطقة وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أن عملية السلام هذه عملية سلام خاصة بهم. لا أحد يستطيع أن يصنع السلام لهم. يمكننا أن نساعدهم، ولكن استعادة السلام مسؤوليتهم الرئيسية. وهي، علاوة على ذلك، في صالحهم. وقد تواصل بعض الأطراف التفكير في أنها تستطيع كسب بعض المزايا الفورية باللجوء إلى الحل العسكري إما مباشرة أو بالوكالة، ولكن فيما يتخطى الأمد القصير جدا، للجميع مصلحة في التسوية السلمية المتفاوض عليها التي تراعي المصالح المشروعة لجميع الأطراف. وقد التزمت أطراف الصراع بذلك المنطق بتوقيعها على اتفاقات لوساكا وكامبالا، وبريتوريا واتفاقات

أخرى، ولكن يجب الآن التقيد بتلك الاتفاقات وتنفيذها على نحو تام.

لا يكفي تفسير التزامات الأطراف لها وتذكيرها بها، وعند الضرورة، بذل ضغوط سياسية عليها لاحترام تلك الالتزامات. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن في بعض الأحيان تدابير أكثر تحديدا لمساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتها. وهذا هو سبب وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تم نشرها قبل عامين لتيسير فض الاشتباك بين المقاتلين ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة توطين أفرادها في العام الماضي وتنفيذ اتفاقي رواندا وبريتوريا بعد ذلك. ويجب أيضا اتخاذ تدابير ملموسة لتحييد القوى التي تحرك النزاع. وهذا هو جوهر العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الذي ترأسه السفير قاسم لوقف نهب الموارد الطبيعية للكونغو. وهناك تدابير أخرى تهدف إلى تلبية الاحتياجات الملحة حينما تكون هذه التدابير ضرورية؛ حينما نحتاج إلى وقف المذابح أو حينما لا يمكن تحمل الحالة.

وهذا هو أساس دور مجلس الأمن: رسالة سياسية من ناحية وعمل على أرض الواقع من ناحية أخرى. ولا يمكن أن يكون لدينا أحدهما دون الآخر. واليوم، المجلس نشط في هذين المجالين على التحديد. وقد اتخذنا من فورنا القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، الذي يأذن بنشر قوة دولية في بونيا. وسيكون لتلك القوة، التي تم تكوينها بناء على طلب الأمين العام، ولاية تحقيق استقرار الحالة في بونيا والمساعدة في كفالة أمن السكان المدنيين. وتحت ظل رئاسة فرنسا، ستنشر البعثة حتى ١ أيلول/سبتمبر، وهي الفترة الزمنية اللازمة لتمكين الأمين العام من أن ينشر في المدينة قوة معززة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، إن هذا الإجراء الطارئ لا يمكن أن يكفي. ولا يمكن للمجلس أن يقصر دوره على تفويض تحالف من البلدان لإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى بونيا. بل يتعين على المجلس أيضا تعزيز الإطار السياسي لعملية السلام — وبإيجاز، يتعين عليه إعطاء زخم جديد لعملية السلام، التي من الواضح أنها أحرزت تقدما، كما ذكرت آنفا، ولكن ينبغي أن تعاد إلى مسارها. وهذا هو بالتحديد هدف بعثة المجلس التي سنوفدها إلى وسط أفريقيا بعد ما يزيد عن الأسبوع بقليل، والتي سأتشرف برئاستها.

وستنقل البعثة العديد من الرسائل، خاصة تذكير الأطراف الكونغولية بالحاجة الحتمية إلى وقف العمليات العسكرية فورا. وهذا أمر لا بد منه، في حين تُشن عملية عسكرية كبيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية . وهو أمر ضروري أيضا بغية البدء بصورة حاسمة في نزع السلاح وإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى بلدانها.

وثمة رسالة أخرى تتمثل في إبلاغ جميع الذين يدعمون الجماعات المسلحة أيا كانوا – متمردين أو مليشيات أو جماعات مسلحة أجنبية – بأنه يجب عليهم أن يوقفوا فورا هذا النوع من الدعم والتدخل في الصراع عن طريق الوكالة وأي دعم آخر.

وعلى البعثة أيضا أن توضح للأطراف الكونغولية، التي توصلت، أخيرا بعد زمن طويل، إلى اتفاق – بفضل التدخل الشخصي من الرئيس مبيكي فيما يتعلق بكيفية الانتقال – وأنه يجب عليها الآن، دون إضاعة أي مزيد من الوقت، أن تبدأ في ذلك الانتقال. ويتعين على البعثة أيضا تذكير جميع الأطراف بأنه ينبغي استخدام ثروة الكونغو لمصلحة الشعب الكونغولي.

وإضافة إلى هذه الرسائل، مطلوب منا أيضا النظر في ما يمكن أن نقترحه من تدابير بناء الثقة. وقد اقترح عقد ميثاق لحسن الجوار، وينبغي لنا أن ننظر فيه. ومن المتوقع عقد مؤتمر دولي لمنطقة البحيرات الكبرى، يشارك في التحضير له إبراهيما فال. وعلى أساس ما يقوله لنا محاورونا، سنحدد الوسائل المتاحة لنا لمواصلة تقييم عملية السلام، وخاصة من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإننا، بالتالي، سنقرأ، في ضوء الدروس المستخلصة من تلك البعثة، التقرير الذي قدمه إليها الأمين العام من فوره، والذي يتضمن مقترحات بشأن تكييف ولاية عملية السلام هذه مع آخر التحديات التي تواجه عملية السلام.

أود أيضا أن أتطرق للحالة في بوروندي، التي ستزورها البعثة أيضا. وفي الواقع أن المجلس أقل انشغالا هناك منه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك ببساطة لأنه لا توجد عملية سلام تابعة للأمم المتحدة في ذلك البلد. ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في بوروندي، حيث ظلت عملية اتفاق أروشا جارية منذ عامين حتى الآن. وحدث الانتقال السياسي المتوخى في ذلك الاتفاق، بتولي نائب رئيس الوزراء السابق السلطة في ١ أيار/مايو. وهذه شهادة على نجاح العملية وعلى أنه يتعين دعمها أكثر من أي وقت مضى. ويجب دعمها لأن هناك مصاعب حقيقية تواجه العملية، وفي مقدمتها عدم وجود وقف لإطلاق النار. وهذه حالة تنطوي على مفارقة: فهناك عملية سلام يجري تأسيسها وتشمل أكثر من ٢٠ طرفا، بينما لا يزال آخر المتمردين يقاتلون. وينبغي دعم عملية الانتقال أيضا لأن الحالة الاقتصادية في البلد صعبة للغاية. وكلنا نعلم أن من الشروط الأساسية لنجاح عملية السلام تقديم المساعدة الاقتصادية، التي لا غنى عنها لإحلال السلام.

وبالتالي، يتعين علينا، في الأمد القريب، أن نعمل بجهد لمساعدة البورونديين على توطيد عملية أروشا، التي أصبحت بالفعل غير قابلة للتراجع عنها. ولكي نفعل ذلك نحتاج إلى تقديم إجابات على العديد من الأسئلة: كيف نقدم دعمنا لإنشاء البعثة الأفريقية؛ وكيف نقنع آخر المتمردين بالمشاركة في عملية المفاوضات؛ وكيف نساعد البورونديين على مكافحة الإفلات من العقاب. وتأمل البعثة، التي ستمضي يوما كاملا في بوجمبورا لتلتقي بكل الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي، والتي ستحاول أيضا إجراء اتصالات بآخر المتمردين، في مساعدتنا على إيجاد إجابات لهذه الأسئلة الصعبة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر بحرارة رئاسة باكستان على اختيار هذا الموضوع للجلسة الختامية في لحظة مواتية للغاية، قبيل إيفاد بعثتي المجلس إلى أفريقيا، حيث نحتاج إلى التفكير بشأن دورهما كأداة رئيسية للمجلس وكيف تساعدان على تحقيق أهدافنا. وإنني في غاية الامتنان للمستشار الخاص على خطابه الذي أدلى به إلينا صباح اليوم. وإقامة الصلة مع الأمانة العامة واستخدام الطائفة الكاملة من خبرات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملنا مسألة أساسية تماما.

لعل أعضاء المجلس يتذكرون أننا بدأنا من جديد ممارسة إيفاد بعثات المجلس إلى الميدان في عام ١٩٩٩، بالزيارة المثيرة للاهتمام التي قام بها خمسة منا إلى جاكرتا وتيمور الشرقية، وأعتقد أن رحلاتنا المنتظمة منذ ذلك الحين عززت صورة المجلس بوصفه هيئة عاملة وليس مجرد هيئة تشريعية بعيدة.

وتدل تجربتي خلال أربع سنوات من المشاركة على أن بعثات مجلس الأمن تضيف بعدا زائدا لعمل المجلس فيما يتعلق بحفظ السلام وبناء السلام وتسوية الصراعات. وتظهر

بطريقة واضحة جدا الأهمية التي يوليها المجلس لمناطق أو حالات صراع معينة، ويمكنها أن تسلط الضوء على حالات الأزمة مثل القتال وانغلاق الطريق أمام عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة لا يمكن للحكومات المهتمة أن تتجاهلها. وهي تتيح لسفراء المجلس الفرصة للتكلم بصراحة وبصفة شخصية مع رؤساء الدول لشرح أهداف المجلس على نحو أكمل مما يمكن أن يتم في قرارات المجلس، ولضمان الالتزامات الشخصية من الأطراف الرئيسية الفاعلة، وهي ضرورية لإيجاد حلول دائمة للصراعات.

وتلك البعثات تجعل أعضاء المجلس أنفسهم يقفون على الحقائق الكالحة لما يتسبب فيه الصراع للناس المعنيين. فبعثات المجلس تجعلنا نقف وجها لوجه مع أكثر من مجرد القادة السياسيين والعسكريين. وقد دأبنا على الالتقاء بممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأحيانا الناس العاديين في الميدان. ويصعب عليَّ أن أنسى رحلة جانبية قمت بها مع زميليَّ ممثلي هولندا وناميبيا إلى كانانغا، في قلب جمهورية الكونغو الديمقراطية تماما. والتقى بنا أعيان المدينة، وبينما كنا نتجول بالسيارة في هذه المدينة المدمرة بأكملها، خرج من المباني الخربة كل أطفال المدينة وهم يهتفون بالفرنسية، "السلام! السلام! السلام! السلام!" وجروا إلى جانب القافلة أثناء مرورنا. لقد اعتقدوا أن مجرد زيارتنا، نحن الثلاثة، إلى المدينة، ستجلب السلام إلى وسط الكونغو وتمكنهم من إصلاح المدينة التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة أرباع المليون شخص.

وكان لا بد لنا من أن نلاحظ أيضا أثناء مغادرتنا، مع انحدار الشمس نحو الغروب، لنأخذ الطائرة عائدين قبل حلول الظلام، أن نفس الأطفال كانوا يقفون صامتين على جانب الطريق، وهم يستغربون لماذا نغادر قبل إعادة الحياة الطبيعية إليهم وإلى أسرهم. وينبغي لنا الإقرار بأننا نجد الترحيب في هذه الأمكنة، ولكننا نحدث توقعات ظاهرة على وجوه الأطفال أثناء مجيئنا وذهابنا.

ولذلك أعتقد أن كل لقاءاتنا مع الناس ميدانيا في هذه البعثات كانت مفيدة للغاية في توسيع تفهم المجلس لأثر الصراعات وفي مساعدتنا على إدراك الصلة بين الأحداث العسكرية والسياسية الكبيرة والأفراد الذين تؤثر عليهم. ومن خلال هذه البعثات نساعد أيضا على ضمان سماع أصوات المجتمع المدني من قبل قادته، الأمر الذي لا يحدث -دائما.

إنني آمل أن تضع بعثتنا إلى غرب أفريقيا تلك المثل موضع التنفيذ. ونعلم كيف أصبحت الصراعات في غرب أفريقيا متشابكة. فقد شجع الرئيس تايلور الحرب الأهلية في سيراليون وسبب تفاقمها؛ وما فتئ الليبريون يقاتلون في كوت ديفوار. وقد أسفرت كل تلك الصراعات عن وجود مجموعة من الشباب المشردين داخليا والمحرومين الذين سيقاتلون في أي مكان ما داموا يحصلون على أجور. إن انعدام الاستقرار الذي أطلق له العنان من ليبريا ارتد إلى نحر مطلقيه في ليبريا نفسها. ومن الواضح لنا الآن أن تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة دون الإقليمية يعتمد على إحلال السلام المستدام في كل بلد من بلدان المنطقة.

وفي كوت ديفوار، سنلح على جميع الأطراف الفاعلة أنه لا بديل لاتفاق ليناس - ماركوسيس. وفي ليبريا نرمي إلى البناء على التقدم الذي يتحقق في محادثات السلام التي ستعقد الأسبوع القادم في غانا وإلى كفالة الالتزام الشخصي للرئيس تايلور بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وخطة لتحقيق السلام الشامل، وبعد استماعي للأستاذ غمباري صباح هذا اليوم، فإنني ممتن له للغاية على توصياته التي قدمها لبعثتنا. وأرى أنها تنسجم مع نوايانا في تولي هذه المهمة في الشهر القادم.

وبشأن عمل المجلس المتعلق بأفريقيا، من المهم للمملكة المتحدة أننا استطعنا أن نعمل بصورة وثيقة مع حكومة فرنسا ووفدها وسنواصل هذا العمل. ويسرني أن السفير دلا سابليير يقود البعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى في الشهر القادم. وآمل أنه سيسمح لي أيضا بالتعليق على منطقة البحيرات الكبرى.

إن المجلس، بإرساله تلك البعثة، التي توشك على السفر، سيكون قد زار منطقة البحيرات الكبرى في أربع سنوات متتالية. وهذه المشاركة المستمرة أفضت إلى إحراز بعض التقدم الحقيقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكثيرا ما نتكلم عن التحرك من الحرب إلى إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع. لقد رأينا ذلك يحصل في سيراليون. ولكن التحدي، في وسط أفريقيا كبير. وهو يحتاج إلى بذل جهد متواصل خلال فترة طويلة لحث الأطراف المتحاربة على الالتزام الحقيقي بالسلام والتخلي عن المسار العسكري. وهذا يقتضي من الأطراف أن تتحمل المخاطر، وأن تعطي الأسبقية لإعادة الإعمار الوطني على الأطماع الشخصية والسياسية، وأن تتقاسم السلطة، وأن تتنافس بصورة عادلة على التأييد الشعبي. وهو يقتضي، بالإضافة إلى ذلك إبداء قيادة شجاعة وهذه هي الرسالة التي يجب أن نوصلها في اجتماعاتنا المباشرة مع القادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في وقت لاحق من الشهر القادم. وستتيح لنا مرحلة زيارة بوروندي في إطار البعثة إظهار تأييدنا للمرحلة الثانية من الحكم الانتقالي، وللرئيس ونائب الرئيس الجديدين ولبعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وعودة إلى غرب أفريقيا، يسرني أننا تمكنا من أن نشمل غينيا - بيساور في بعثتنا لغرب أفريقيا، في زيارة مشتركة مع زملائي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا أكثر من كونه مجرد إظهار تجميلي للتعاون بين مجلسينا. ومن الضروري أنه، في حالة مثل غينيا - بيساو، حيث يقع سوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في لب عدم الاستقرار في البلد، ينبغي للمجلسين كليهما أن ينخرطا بنشاط في العمل معا بغية التوصل إلى حل. ويسرني أنني كنت جزءا من هذه العملية الجماعية الواسعة خلال فترة عملي في المجلس، كما أنني أتفق اتفاقا كاملا مع التوصيات التي تقدم بها السفير غمباري في ذلك الصدد.

وفي مرحلة مبكرة من بعثة غرب أفريقيا، سنقوم بزيارة نيجيريا وغانا. وهذا يبرز الأهمية التي نعلقها جميعا على العمل بصورة وثيقة مع الهياكل الإقليمية. وقد بعثت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) بقوات إلى كوت ديفوار بغية مراقبة وقف إطلاق النار، وهي الآن تساعد في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. وعينت الجماعة وسيطا، هو الرئيس النيجيري الأسبق، الجنرال أبو بكر، لتسهيل محادثات السلام بين حكومة ليبريا والمتمردين. ويتعين على مجلس الأمن أن يساند تلك المبادرات الإقليمية بتقديم الدعم السياسي والمالي على السواء حتى يتسنى لنا أن نوصل في كوت ديفوار وليبريا رسالة موحدة تحمل أكبر وزن ممكن.

ولكن يتعين أن يكون هذا النوع من التعاون شراكة. ويمكن أن يوفر أعضاء المجلس الموارد لحفظ السلام الإقليمي - على سبيل المثال، كما فعلت فرنسا في كوت ديفوار - أو الأموال لإعادة الإدماج والتنمية. وقد ظلت فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة منذ وقت تضع برنامجا للتدريب على حفظ السلام للدول الأفريقية. لكننا نخدم عملية لا بد أن تكون ملكا للدول الأفريقية. ويتعين على البلدان المعنية أن تتحمل المسؤولية وأن تطالب بالمساءلة في تنفيذ اتفاقات السلام ووضع تدابير فعالة لحفظ السلام.

ويمكننا كأطراف خارجية أن نساعد، لكننا لا يمكننا أن نحقق الكثير بدون الالتزام التام للمتأثرين بصورة مباشرة. ولا بد أن تبين الطريقة التي يدير بها المجلس أعماله بشأن أفريقيا هذا المتطلب الأساسي للمشاركة، باعتراف كامل بالجوانب والحساسيات السياسية والاقتصادية والثقافية والمالية لكل مسألة. وبعدها، يمكن أن نبدأ في توطيد عملية تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، التي نريد جميعا أن نراها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):

أعطي الكلمة الآن للسفير كونجول، ممثل موريشيوس، بصفته رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية خلال شهر أيار/مايو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): سيدي، لقد طلبتم منا أن نتكلم باسم المجموعة الأفريقية. ولكن نظرا لوصول الإخطار متأخرا، لم نتمكن من تنسيق إعداد البيان الذي سأدلي به. ولكن سأدلي بالبيان، بصورة أساسية، بصفتي الوطنية، بالرغم من أنني متأكد من أن زملائي الأفارقة يشاطرونني الكثير من الآراء التي سأعرب عنها.

يسرنا للغاية أن المجلس يعقد جلسة علنية مكرسة لأفريقيا بعد مدة طويلة بعض الشيء. وتنعقد الجلسة في هذه الصيغة، صيغة الاستعراض الختامي، في وقت تسافر فيه بعثتان هامتان لمجلس الأمن إلى أفريقيا. وياليت كانت لدينا فرصة لعقد تلك الجلسة في وقت مبكر لكي يمكن الاستفادة من بعض المقترحات التي كنا سنقدمها في اختصاصات البعثتين.

إننا نرحب ترحيبا كبيرا بقرار مجلس الأمن إرسال هاتين البعثتين. ونعتقد بأنهما مفيدتان بصورة بالغة؛ فالبعثات دوما نافعة. وهاتان البعثتان ستساعدان أعضاء المجلس أنفسهم لأنهما تعطيان الأعضاء فرصة للقاء بالقادة السياسيين والعسكريين، كما قال السير جيريمي غرينستوك، فضلا عن اللقاء مع المجتمع المدني، أشخاصا ومنظمات غير حكومية على حد السواء. والأكثر أهمية، أنها فرصة لإقناع القيادات السياسية والشعوب في تلك البلدان برسالة المجلس.

لكننا نرى أن من المهم كذلك أن تعود البعثتان إلى مدينة نيويورك برسالة ما تبعثها شعوب تلك البلدان إلى مجلس الأمن وأن يتم اتخاذ إجراء بشأن تلك المطالب من الشعوب، التي هي أكثر المعنيين بالمسألة.

وقد ذكر السير جيريمي غرينستوك أن مجلس الأمن سيقوم بإرسال بعثته الرابعة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقد تم إرسال أربع بعثات في فترة أربعة أعوام. ونرى أنه ينبغي لكل بعثة أن تبني على ما أحرزته البعثة السابقة وأن تحقق تقدما على أساس ما حصل في السابق. وللأسف، لم نر ذلك. إننا لم نر ذلك من وجهة نظر مجلس الأمن. ونعتقد أن أية بعثة تنظم في المستقبل ينبغي أن تحاول رؤية ما حصل في الماضي - إخفاقات البعثات السابقة وكيفية إجراء تحسينات عليها.

وعلى سبيل المثال، نرى أن البعثة التي أرسلت إلى منطقة البحيرات الكبرى - بوروندي، مثلا - ينبغي أن يكون فيها شيء جديد. ففي بوروندي، يوجد انتقال سلمي. وقد جرى الآن إحلال السلام بطريقة أو بأخرى. ونعتقد أن ذلك البلد يستحق الآن أن يحظى باهتمام أكبر من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وربما كانت هذه فرصة هائلة لإيفاد بعثة مشتركة من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذلك يعني توجيه رسالة مفادها أننا الآن قد اجتزنا مرحلة الصراع؛ ونحن في مرحلة ما بعد الصراع، وأن الوقت قد حان الآن لبناء السلام والتنمية فيما بعد الصراع. وقد يعني ذلك أيضا توجيه رسالة مفادها أن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعملان

معا في محاولة لإرساء أسس راسخة للسلام. لذا، نعتقد أنه ينبغي إعداد صلاحيات هذه البعثة وفقا لذلك.

ونعتقد أيضا أنه لدى الإعداد لمثل هذه البعثات، ولا سيما إلى أفريقيا، من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق والتشاور بصورة مناسبة مع الاتحاد الأفريقي. وإننا نشعر بأن ذلك ينقصنا. ونعتقد بأنه كثيرا جدا ما تتفق مقاصدنا مع مقاصد الاتحاد الأفريقي. ويشعر الاتحاد الأفريقي أيضا بالقلق إزاء الصراعات في أفريقيا، ويشارك في بعض جهود حفظ السلام هناك. ومن الأهمية بمكان أن يحرص المجلس على التشاور وتنسيق أنشطته مع الاتحاد الأفريقي فيما يفعله. ولعلنا نذكر أنه في العام الماضي، عندما أنشأ مجلس الأمن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، بذلنا الكثير من الجهد في محاولة لتحقيق تنسيق أفضل بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. بل إنه اقتُرِحَ إيفاد بعثات مشتركة بين مجلس الأمن ومسؤولي الاتحاد الأفريقي. وذلك، بطبيعة الحال، احتمال بعيد، ولن يتحقق غدا، وإن كنت أعتقد أنه لا بد لنا أن نبدأ في النظر في هذه المسائل؛ وأن نبدأ بتحقيق تنسيق أفضل على الأقل.

إننا نعتقد أيضا أنه ينبغي للبعثتين إلى منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا أن تنظرا في مدى استصواب وضع برنامج شامل للقارة برمتها لنزع أسلحة المقاتلين المسابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبصفة عامة، نعتقد أن تقدما ضئيلا قد تحقق فيما يتعلق بإقرار السلام في القارة، لكن لا يمكن لهذا السلام أن يدوم إلى أن، وما لم، نتصدى لمشكلة نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد اعتُرِف بذلك في العام الماضي حتى على مستوى مجموعة الـ ٨، حيث أقر الوزراء في البلاغ الصادر عن اجتماعهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام ما لم يتوفر برنامج مناسب لنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولا بد أن يكون هذا البرنامج شاملا وأن يُمَكِّن المقاتلين السابقين من الاندماج من جديد في الحياة اليومية العادية وفي الأنشطة الاقتصادية. وما لم يتسن ذلك، سرعان ما سيُستخدم هؤلاء الأفراد في مناطق أخرى لكي يواصلوا القيام بما اعتادوا عليه من عمل.

لذا، نعتقد أن على البعثة، سواء أثناء وجودها في الميدان أو لدى عودتها، أن تحاول النظر فيما ينبغي عمله أكثر لتحقيق تقدم في مجال نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولعلنا نذكر أنه قد أقيم الكثير من مخيمات استقبال المقاتلين السابقين – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلا – بفرض استقبال المقاتلين الذين يلقون أسلحتهم من تلقاء أنفسهم. ومع ذلك، لم يأت إلى تلك المخيمات سوى عدد ضئيل للغاية. وحقيقة الأمر، أنه لم يتوجه إلى تلك المخيمات فعلا أكثر من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فرد. وعندما قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، شهدنا عرضا كبيرا لتدمير أسلحة تم جمعها في إطار برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين، ولا أعتقد أن ذلك كان كافيا لمعالجة مشكلة نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج. ولا بد للمجلس أن يتصدى لمشكلة كيفية الانتقال من هذا التوجه لنزع الأسلحة طوعا إلى نهج ينطوي على مزيد من الحوافز، إن لم يكن الانتقال إلى نزع أسلحة المقاتلين السابقين بشكل صارم. وما لم نفعل ذلك، نعتقد أنه لن يمكننا تحقيق سلام مستدام طويل الأجل.

فيما يتعلق بالبعثة إلى غرب أفريقيا، فإن المجموعة الأفريقية تأسف لتأجيلها بشكل مفاجئ بسبب أمور هامة أخرى. لقد قيل لنا، بطبيعة الحال، إن أفريقيا لا تزال مهمة، ولكن هناك مسائل أخرى عاجلة قد طرأت وينبغي أن تكون لها الأسبقية على هذه البعثة. ونعتقد أن الإلحاحية والأهمية من المسائل المتصلة بالإدراك، وأن ما هو مهم بالنسبة لطرف ما يصبح ملحا أيضا.

لقد كان من دواعي قلقنا أن سفر البعثة إلى غينيا – بيساو كان موضع شك. وقد سررت جدا لتأكيدات السير جيريمي غرينستوك بأنه سيتم إدراج غينيا – بيساو ضمن برنامج الرحلة إلى غرب أفريقيا. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان أن يتوجه كامل فريق البعثة إلى غينيا – بيساو. ومن شأن أي شيء دون ذلك أن يبعث برسالة خاطئة جدا. إننا نعتقد أن غينيا – بيساو تقف في مفترق طرق. كنا نقول في الماضي إن غينيا – بيساو وصلت إلى ما يمكن أن نسميها مرحلة ما بعد الصراع، إلا أنها تمر بمرحلة ما قبل الصراع أيضا. وفي الورقة التي عممها الرئيس، تكلم الرئيس عن دور مجلس الأمن في محاولة الانخراط في أنشطة تستهدف منع نشوب الصراع. وهذه بالضبط هي إحدى الحالات التي يمكن أن تتجلى فيها فعالية المجلس بشدة في السعي إلى تلافي احتمال نشوب صراع بكل مقوماته في بلد ما.

ويسرنا كذلك أن نلاحظ أن بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيذهبون أيضا إلى غينيا – بيساو في نفس وقت زيارة بعثة مجلس الأمن تقريبا. وكما ذكرنا، نعتقد أنه ينبغي إيفاد المزيد من البعثات المشتركة إلى بلدان مثل غينيا – بيساو وبوروندي.

ختاما، أود أن أبدي ملاحظتين موجزتين فيما يتعلق بالاختصاصات التي جرى تعميمها. إننا نوافق تماما على الاختصاصات التي عممت بشأن بوروندي. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يعمل على إقناع ذلك البلد بضرورة استتباب الأمن والإصلاح في المجال العسكري. وهذا جانب مهم من جوانب السلام هناك.

أما بالنسبة لليبريا، فنعتقد أنه بالإضافة إلى ما أشير إليه في الاختصاصات، ينبغي لمجلس الأمن أن يحاول إيجاد سبل تسمح بنوع من المشاركة البناءة مع السلطات في ذلك البلد. ومن الأهمية بمكان، والانتخابات على الأبواب، أن يساعد مجلس الأمن والمجتمع الدولي ذلك البلد وشعبه في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفضلا عما تضمنته الاختصاصات، نعتقد أن ثمة حاجة ماسة إلى المشاركة. وذلك يتفق كثيرا أيضا مع ما فتئ الاتحاد الأفريقي يوصي به.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتيحت لنا للنظر مرة أخرى في مشاكل أفريقيا. ونود أن نعرب عن خالص تمنياتنا لقائدي البعثتين وكل أعضاء مجلس الأمن الذين سيشاركون في هاتين البعثتين. ونتمنى لهم كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، السفير كومالو، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي وممثلا لجنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا أن نشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونثني على قيادتكم، سيدي الرئيس، القديرة للمجلس في هذا الوقت الحافل بالأحداث والهام. وإنه لمن المهم حقا بالنسبة لنا، خلال هذه الجلسة للاستعراض الختامي لأعمال الشهر، أن نفكر تفكيرا شاملا في عمل المجلس، وبخاصة في سياق النهوض بالسلم والأمن في أفريقيا.

طوال سنوات، ظلت مسائل الصراع في القارة الأفريقية قيد نظر مجلس الأمن بشكل نشط. وما فتئ مجلس الأمن يسعى إلى استعمال كل الآليات المختلفة التي تحت تصرفه للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن في أفريقيا.

إن رحلتي تقصي الحقائق التي يوشك المجلس أن يقوم بها ستضيفان إلى خبرة المجلس العملية وهو يواصل التصدي للصراعات المعقدة في غرب أفريقيا ووسطها. ويعي الاتحاد

الأفريقي وعيا تاما تلك المشاكل ويشارك مشاركة نشطة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها. وستصادف بعثتنا المجلس حالات صراع يجمع بينها قاسم مشترك ألا وهو: التخلف الإنمائي والتدافع من أجل الحصول على الموارد الطبيعية. وهناك أيضا المسألة الصعبة المتعلقة بالجماعات المسلحة من بلدان مجاورة التي تعبر الحدود لإشعال فتيل العنف وتتحدى نداءات العودة إلى بلداها الأصلية. وأولئك أفراد ليسوا لاجئين ولا يقبلون حتى نزع السلاح والعودة طوعا إلى أوطاهم. وهناك أيضا جماعات مسلحة من السكان الأصليين ترفض الانضمام إلى اتفاقات وقف إطلاق النار المتفاوض بشأها، الأمر الذي يجعل من المستحيل على إخواهم المواطنين الذين اعتنقوا السلام أن يعيدوا بناء حياهم.

ولا يزال دور المجلس في هذه التحديات المعقدة هاما، لأن المادة ٣٩ من الميثاق توكل إلى المجلس مسؤولية تقرير ما إذا كان انتهاك معين للسلم أو عمل من أعمال العدوان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وما إذا كان يتعين اتخاذ خطوات ملائمة لصون السلم أو استعادته. وبدون هذا الحكم، من شأن دور مجلس الأمن في حل الصراعات في أفريقيا أن يواجه تحديا دائما. وأثيرت أسئلة بشكل أكثر حدة حيث عززت أحداث وقعت مؤخرا المفهوم القاضي بأن مجلس الأمن قد يصرف انتباهه عن صراعات في أماكن مثل إيتوري، الواقعة في ركن قصي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن يظل المجلس مركزيا في البحث العالمي عن السلام. ويتعين على المجلس أن يبقي اهتمامه مركزا على اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام أو إزالتها، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي. إلا أننا ينبغي أن نتساءل، في ذلك السياق، عما إذا كانت الآليات في المجلس كافية لتناول تلك المسائل المعقدة الخاصة بحل الصراعات.

ومجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي لها الولاية العالمية لصون السلم والأمن الدولي. والمجلس، بهذه الصفة، لا يمكنه أن يتحمل تبعة أن ينظر إليه على أنه انتقائي أو متردد في أن يكون مشاركا في تحقيق السلام. وبالنسبة لشعوب أفريقيا، ليس المهم أن يبقي المجلس محنتها قيد نظره بشكل نشط، وإنما المهم هو مدى فعاليته في تحقيق السلام.

لقد أدركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالفعل، عن طريق تجربتها المريرة، الصلة الحيوية بين السلام والأمن والأهداف الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة. وعن طريق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، كوّن الزعماء الأفارقة رؤية مشتركة والتزاما مشتركا بالسير على طريق النمو والتنمية المستدامين. وناشدوا المجتمع العالمي أن يكمّل جهودهم وأن ينفذ التعهد الوارد في إعلان الألفية تجاه أفريقيا، الذي أكد تقديم الدعم من أجل منع نشوب الصراعات. وبالنسبة لنا في أفريقيا، لا يزال مجلس الأمن شريكا هاما في هذا المسعى النبيل.

ومن التطورات المشجعة على التصدي لتلك التحديات علاقة العمل الآخذة في التطور بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإنشاء مجلس الأمن لفريق عامل مخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وتشكيل فريق استشاري تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، وفَّرا آلية جديدة من الممكن أن تؤدي إلى نهج أكثر شمولا في التصدي لحالات الصراع.

وعن طريق عملية شاملة كهذه، تتوفر للمجلس إمكانية أن يشعر على نحو أكبر بتعقيدات بعض حالات الصراع ويسهم في الاستراتيجيات الشاملة المتكاملة من أجل بناء السلام.

وعلى المجلس أن يدرس أيضا توفير الموارد، سواء المالية أو السياسية، لتعزيز قراراته. وقد لاحظ أعضاء الأمم المتحدة تكرارا أن المجلس حقق أكبر نجاحاته عندما اقترنت قراراته بوحدة الهدف والإرادة السياسية. واقتران الإرادة السياسية والموارد المطلوبة ربما مثله أفضل تمثيل عزم المجلس في عمل لجنة مكافحة الإرهاب تحت رئاسة السفير جيريمي غرينستوك.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي آخذة في النمو. وتلك العلاقة تركز على مسائل عملية عديدة، قائمة على مبدأ ثابت بأن تعددية الأطراف لا تزال السبيل المناسب الوحيد نحو تحقيق السلم والأمن العالميين. والأمم المتحدة هي منارة إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة وقيمة كل إنسان وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها. وعن طريق الميثاق، عقدنا العزم على أن نوحد قوتنا ضد أعداء السلام. ولهذا السبب، لا يزال الكثيرون الذين يعانون من وحشية الحروب والصراعات في أفريقيا وفي أي مكان آخر يتساءلون، ”إذا لم نتجه إلى مجلس الأمن وقت حاجتنا فإلى من نتجه؟“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا ، الذي سيتكلم بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد غسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في هذا الوقت الهام المناسب تماما – بعد أيام قليلة من احتفالنا بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي الآن.

إن جدول الأعمال الذي اقترحته الرئاسة الباكستانية لجلسة اليوم يدل على الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للمشاكل التي تؤثر على القارة الأفريقية، ويعكس الحاجة الماسة إلى إيجاد السبل لتعزيز التزام المجتمع الدولي بأفريقيا.

سيركز بياني هذا الصباح على ضرورة النهوض بكفاءة الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر في شراكة المنظمة مع أفريقيا، وعلى وجه الخصوص دور الأفرقة العاملة.

مما يدعو إلى السرور أن نلاحظ في منظومة الأمم المتحدة تنامي دور أفرقة مخصصة – الفريق العامل التابع للجمعية العامة المخصص لأسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ والفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع؛ ومجموعات الأصدقاء، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، الذي أتكلم بالنيابة عنه هذا الصباح.

ويمكن، بل وينبغي، لهذه الأدوات إن أُحسن استخدامها أن تكون بمثابة أدوات هامة في مجال تعزيز السلام ومعالجة الأزمات التي تنتاب المجتمع الدولي، ولا سيما على القارة الأفريقية. وفي رأينا أنه يلزم تعزيز أعمال هذه الأفرقة بجعل توصياتها أقرب صلة لأعمال مجلس الأمن. زيادة على ذلك، ينبغي أن تجد أفرقة العمل الآليات اللازمة للتعاون والتنسيق مع لجان الجزاءات بما يؤدي إلى حل الصراعات، بما أنه قد ثبت أن فرض الجزاءات كثيراً ما يظل أداة هامة لضمان الامتثال للمعايير المقبولة دولياً. وقد كان هذا هو الحال مع أنغولا، حيث أصبحت الجزاءات الموقعة على

حركة المتمردين، حين أُحسن تطبيقها ورصدها، عاملاً حيوياً في إنهاء الحرب في بلدي.

وقد صدرت عن جلسة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التي عقدت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ بقيادة زميلي السفير كونجول، توصيات هامة عن التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بناء الثقة في منطقة نهر مانو، وعن دور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا، وعن إنشاء مجموعات الأصدقاء، وعن مسألة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

بيد أن الفجوة بين القرارات و/أو التوصيات وبين تنفيذها ما زالت مسألة تثير قدراً كبيراً من الانشغال. ويلزم لذلك أن تزداد الأفرقة العاملة دقةً في تقييمها للتوصيات بحيث تجعلها أكثر قابلية للتنفيذ وأيسر استعمالاً من جانب منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. إذ ستتوقف فعالية الفريق العامل على قدرته في التركيز على الإجراءات العملية أو على الحالات الملموسة وعلى قدرته على حشد اهتمام المجتمع الدولي، فضلاً عن إسداء المشورة وتقديم الدعم الملائمين للقيام باستجابة مناسبة وسريعة.

وتشكل حالة غينيا – بيساو والكيفية التي يشترك في التصدي لها الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو نموذجاً طيباً للمشاركة الإيجابية من جانب الأفرقة العاملة. وسوف تعزز هذه النقطة بالتأكيد البعثة المشتركة القادمة المزمع أن يضطلع بها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي إلى البلد المذكور.

وكما أسلفت الذكر، فإن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها قد أصدر توصيات ذات صلة لمجلس الأمن عن التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وتحقيقاً لهذا الهدف، يلزم تحسين التنسيق والتشاور مع الاتحاد والمنظمات الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن الأمثلة الممتازة على ما يمكن تحقيقه بمزيد من التعاون، الاستجابة التي أبداها المجتمع الدولي ومجلس الأمن للصراعات التي ما زالت سائدة في ليبريا وكوت ديفوار والبحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعرب عن الترحيب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز هذا التعاون بإقامة مكتب ضمن نطاق الأمانة العامة للتعامل بصفة خاصة مع المسائل الأفريقية. كما يلقى تعيين السيد غمباري رئيساً لهذا المكتب مؤخراً استحساناً مماثلاً. ويمثل هذا مثالاً آخر للمساعدات الجاري تقديمها للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرته.

وشكّل توقيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على بروتوكول بإنشاء مجلس السلام والأمن خطوة كبيرة اتخذتها القارة لمواجهة التحديات الماثلة في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. لذلك فإننا نرحب باستعداد الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ هذا البروتوكول.

ولا يزال من الشواغل الرئيسية للقارة الحاجة إلى استجابة سريعة في مجال حفظ السلام من جانب الأمم المتحدة تجاه الأزمات الأفريقية، وهو الأمر الذي أعرب عنه مجدداً هذا الصباح في بيانات سابقة، وتبرهن عليه بجلاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص في بونيا. واتخذ المجلس صباح اليوم القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) الذي يأذن بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الأطراف بعد توجيه نداء عام إلى الدول الأعضاء. ونثني على القيادة

الفرنسية وعلى الدعم النشط المقدم من الأعضاء الذين سيشاركون في تلك العملية.

وأود أن أقول في الختام إن السلام والتنمية هما التحديان الرئيسيان في أفريقيا وفي كثير من مناطق العالم الأخرى اليوم. ويتطلب هذا الأمر مشاركة شاملة ومتعددة القطاعات من قِبل المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تعتبر جلسة اليوم، التي تختتم بها رئاسة باكستان هذا الشهر، خطوة يخطوها مجلسنا للأمام في مسعاه لإيجاد سبل جديدة للاستجابة للأزمات الناشئة في العالم الذي نعيش فيه اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد أغيلار زينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): بما أن هذه قد تكون الجلسة الأخيرة التي تترأسها يا سيدي هذا الشهر، فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب لكم عن امتنان وفدي للطريقة الفعالة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر العصيب. كما أعرب عن تقدير وفدي لإدراجكم في جدول أعمال هذه الجلسة الختامية موضوع ''الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن''.

ويرى وفدي أن هذه العملية جيدة التوقيت بقدر ما هي ضرورية. فقد أصبحت بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا أداة حاسمة لعملية صنع قراره. ويُضطلع بهذه البعثات بدعم من الأمم المتحدة وبالتالي بمشاركة مباشرة أو غير مباشرة من جانب الدول الأعضاء. ويرى وفدي لذلك أن مناقشة اليوم تشكل جزءاً لا يتجزأ من الالتزام بالشفافية التي ينبغي أن يباشر بها مجلس الأمن مهامه.

ويجب أن تتسم عملية صنع القرار فيما يتعلق بالصراعات في أفريقيا بالشمول قدر الإمكان. وتنجم الصراعات عن الاقتران بين ظروف كثيراً ما تكون لها جذور عميقة في التاريخ وبين الأشكال التنظيمية، وهياكل السلطة، وصيغ استغلال الموارد الطبيعية، والطرق القديمة للسيطرة التي تكرسها كثير من هذه الصراعات. ومن الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار جميع هذه العناصر، من نزاعات عرقية ونزاعات بين الدول وبعضها البعض، إلى التقاتل فيما بين مختلف الأحزاب السياسية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاستعانة بالمرتزقة، واستخدام الأطفال كمقاتلين. ولا بد من إدماجها في الرؤية التي سيعتنقها مجلس الأمن حين يتخذ قرارات عصيبة تخص السلام في أفريقيا ومستقبلها. وترى المكسيك أنه يجب معالجة تحليل الصراعات من هذا المنظور الشامل، وبمراعاة الأبعاد الإقليمية التي تفسر أسبابها الجذرية أيضا. ويجب أن نفعل ذلك بالحوار والاتصال مع المنظمات الإقليمية، ومع الزعماء السياسيين، ومع أعضاء المجتمع المدني – أي مع جميع من يشاركون بنشاط في هذه العمليات والذين يجب أن يكونوا جزءا من الحل.

كما يجب على مجلس الأمن أن يعالج مشكلات أفريقيا في عملية مبتكرة من التعاون مع هيئات الأمم المتحدة في شتى مجالات النشاط. إن أفريقيا نقطة التقاء لجميع وكالات الأمم المتحدة وأعمالها. ولذلك، يجب أن تبرز إجراءات المجلس روح وهدف التعاون الذي أطلقنا عليه في المجلس اسم ''الشراكة'' مع هيئات الأمم المتحدة.

وترتبط الصراعات في أفريقيا أيضا بالحالات غير المتوقعة والمتعلقة بالكوارث الطبيعية المهلكة وبالحالات المتوطنة مثل المجاعة والأوبئة. ولذلك ينبغي أيضا فهم تلك العناصر بشكل شامل في عملنا. وبالطبع، يجب أيضا تضمين الظروف المالية والآفاق الاقتصادية التي تواجهها البلدان الأفريقية كعناصر للحكم؛ ومن هنا تنبع أهمية الدخول في

حوار والتفاعل مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية.

ومن أجل حل مشكلات أفريقيا، لا بد أن نعالج أسبابها عبر مساع طويلة الأجل ذات طابع وقائي حقيقي. وفي ذلك السياق، نرى أن جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعليم هي التي يجب أن تثمر، في الأجل الطويل، بأفضل النتائج حتى تُهيأ الظروف للسلم والاستقرار والتفاهم والانسجام في أفريقيا.

ويمكن تقدير كل ذلك عندما نترك قاعة المجلس ونخرج لمواجهة الواقع في بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا. ثمة هوة يكون أحيانا من الصعب جدا تخطيها بين مفاهيمنا عن مشكلات أفريقيا حينما نجلس في هذه القاعة والمفاهيم التي نكوِّنها عند مواجهة تلك المشكلات – ولو لفترة قصيرة، وأحيانا بشكل سطحي – أثناء رحلاتنا إلى أفريقيا. ولكن بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا أثبتت أنها أداة أساسية لتحقيق حوار مباشر، أولا وقبل كل شيء، بين أعضاء مجلس الأمن – كما أشار هنا السفير غرينستوك – وزعماء البلدان التي يتعين على المجلس أن يتخذ قرارات بشأنها. وهي أيضا فرصة للحوار مع المجتمع المدني والأطراف المشاركة في الصراعات. وهي فرصة للاتصال المباشر بعمليات الأمم المتحدة وإقامة قناة اتصال أكثر مرونة –– تتجاوز الاتصالات الكتابية –– مع الممثل الخاص للأمين العام ومع جميع الهيئات التي تعمل معا تحت راية الأمم المتحدة في بعثات المنظمة في البلدان الأفريقية.

ومن خلال العمل الذي يقوم به بلدي في لجنة جزاءات سيراليون، أدركنا أن الجوانب الأساسية في إصدار أحكام حاسمة بشأن طبيعة الجزاءات هي إمكانية الدخول في حوار مع المجتمعات المتضررة من قرارات مجلس الأمن هذه؛ والقدرة على إقامة اتصال مباشر مع ممثلي الأمم المتحدة الذين يقيّمون يوميا أثر الجزاءات والصعوبات التي يشكلها تنفيذها؛ والقدرة على إعادة تأكيد التزاماتنا بمثل تلك التدابير وامتثالنا التام لها، وجها لوجه مع زعماء البلدان في المنطقة ومع الأطراف السياسية التي نرغب في التأثير على سلوكها من خلال تلك الآليات.

وعلى هذا النحو، أوفد مجلس الأمن خلال السنة ونصف السنة الماضية، سلسلة من البعثات أثمرت، من وجهة نظر المكسيك، عن نتائج إيجابية جدا. ففي شباط/فبراير من العام الماضي، أرسل مجلس الأمن بعثة إلى إثيوبيا وإريتريا، كُلفت، ضمن أمور أخرى، بمهمة تنبيه الأطراف إلى الأولوية التي أعطاها المجلس ولا يزال لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية ومن خلال التعبير عن إرادة الأطراف. وأتيحت لمجلس الأمن بعدئذ الفرصة لدعم عمل الأمم المتحدة والتوضيح التام لرسالة السلام. فلقد أرسل المجلس أيضا بعثات إلى وسط أفريقيا وغربها كانت جزءا من عمله في السنوات الأخيرة. ونحن نرى قيام الحوار بين المجلس والأطراف الرئيسية في المنطقة بوصفه الغرض الأساسي لتلك البعثات.

وفي ذلك الصدد، أتاح تبادل الآراء مع ممثلي الحكومات وأعضاء مختلف الفصائل السياسية لمجلس الأمن فرصة تقييم أهمية قراراته بطريقة أكثر واقعية ومباشرة. ولقد نظر المجلس مؤخرا في مسألة إرسال قوة متعددة الأطراف لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في إقليم إيتوري. وفي ذلك الصدد، يود بلدي التشديد على دعمه وامتنانه لمفرزة أوروغواي، التي تحاول الآن تنفيذ مهمة إنسانية في إيتوري وبونيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونحن نرى أن القرار الذي اتخذه المجلس بإرسال قوة طوارئ مؤقتة ومتعددة الأطراف إلى أفريقيا قرار مصيب وضروري ويعبر عن تصميم المجلس على الوفاء بالتزاماته في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤمن بأن البعثة التي سيترأسها الممثل الدائم لفرنسا، ستسنح لها أيضا فرصة تقييم التدابير الجديدة التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها بغية المساعدة بقدر كبير على تعزيز عملية السلام الجارية الآن في ذلك البلد وفي تلك المنطقة.

ونحن نشعر بأنه من الأهمية الخاصة متابعة التدابير التي اقترحها فريق الخبراء فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي يكمن في لب العديد من الصراعات التي يجب أن نتصدى لها اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أيضا أن نجعل البلدان المجاورة تدرك التزاماتها ومسؤولياتها ليس حيال عدم التدخل في الصراع والاحترام الكامل لسيادة الكونغو وحقها في تقرير المصير فحسب، ولكن أيضا حيال منع الاتجار بأي أسلحة والقيام بأي عمل من أراضيها من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز العنف والمواجهة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيقوم مجلس الأمن قريبا بزيارة لغرب أفريقيا. وستكون هذه الزيارة فرصة جديدة لتعزيز جهود المجلس في المنطقة وتوفير منظور إقليمي دقيق.

لقد تدهورت الحالة في غرب أفريقيا بعد اندلاع الصراعات الداخلية من جديد في بلدان مختلفة - صراعات متشابكة على نحو معقد جدا. وهذه الزيارة لغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا وسيراليون، وكذلك الحوار مع بلدان مجاورة في المنطقة، ستكون أيضا فرصة لمجلس الأمن لكي يتخذ في المستقبل قرارات تساعد عمليات السلام تلك. وستتاح لمجلس الأمن الفرصة، على وجه الخصوص، لكي يقيِّم مباشرة ظروف ليبريا الصعبة التي تسهم حالتها إسهاما كبيرا في عدم الاستقرار السائد في المنطقة. ويجب أيضا، أثناء تنفيذ هذه الممارسة، أن نستعرض دور الجزاءات، في سيراليون وليبريا على حد سواء.

وهناك حالات صراع أخرى في أفريقيا يجب أن يوجه مجلس الأمن اهتمامه الدائم إليها. ومثال على ذلك الصومال، حيث تزداد حدة الصراع الداخلي وتتدهور الحالة الإنسانية للسكان المدنيين باستمرار، ونعتقد أن المجلس في هذا الصدد يجب أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية بغية التشجيع على عقد حوار شامل، بمشاركة جميع الأطراف في الصومال، لكي يؤكد من جديد سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله ووحدته.

وأخيرا، نود أن نؤكد على التهديد الأساسي الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وصلته بالأعمال الإرهابية وباستمرار الصراعات المسلحة. ويجب أن نبذل جهدا لوقف الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، التي لها فعلا تأثير أسلحة الدمار الشامل. ويظهر عدد الضحايا الذين يسقطون سنويا نتيجة للصراعات في المناطق التي تنتشر فيها والتي يمكن للمقاتلين الوصول إليها بصورة عشوائية أن هذه الأسلحة بجميع ما ترمي إليه من مقاصد وأهداف، هي أسلحة دمار شامل.

ويجب أن يشجع مجلس الأمن إجراءات منع الصراعات. ولتحقيق هذه الغاية، سيكون من الضروري تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع الهيئات الإقليمية فيما يتعلق بالأمور التي تمت مناقشتها هنا بالفعل في جلسات سابقة، ولا سيما الجلسة التي عقدت في شهر نيسان/أبريل بين مجلس الأمن وممثلي منظمات إقليمية مختلفة، وكانت أفريقيا ممثلة فيها على نحو ملائم.

والمكسيك مصممة على مواصلة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع أفريقيا. وبلدنا مقتنع بضرورة إيلاء اهتمام خاص لشعوب أفريقيا، ويعرب عن استعداده للإسهام في النهوض بالسلام والأمن والتنمية لصالح شعوبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على العبارات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): تأتي هذه الجلسة في توقيت هام للغاية لتتناول واحدا من أكثر الموضوعات إلحاحا على الساحة السياسية الدولية. فما تشهده القارة من تفجر بؤر الصراعات المسلحة وما عكسته التطورات الأخيرة في الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار من مظاهر الاستخدام المفرط للعنف ضد المدنيين واللجوء إلى السلاح كوسيلة لإثبات التواجد وتحقيق مآرب إما سياسية أو اقتصادية، وما أنذرت به من خطورة امتداد تلك الصراعات إلى خارج حدود الدولة الواحدة واتخاذها بُعدا إقليميا يهدد باتساع مداها، إنما يحتم على هذا المجلس اتخاذ مواقف أكثر فاعلية وجدية وابتكار وسائل متجددة لأداء مهمته الرئيسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين بوجه عام، وفي أفريقيا بوجه خاص.

وإزاء هذا المشهد السياسي والإنساني القاتم في مناطق مختلفة في أفريقيا وتضاعف حجم المعاناة الإنسانية لعشرات الآلاف من المدنيين، نجد أن مساعي الأمم المتحدة، كممثل لإرادة المجتمع الدولي نحو تناول الصراعات في أفريقيا، ما زالت تتأرجح بين النجاح والتعثر مما يستوجب معه حشد الإرادة السياسية وراء جهود المنظمة الدولية بحيث يمكن البناء على أوجه النجاح وتفادي أوجه التعثر. فالتجارب السابقة للأمم المتحدة على صعيد تسوية النزاعات المسلحة وبناء السلام في مناطق مختلفة من العالم، وفي مقدمتها أفريقيا، أثبتت أن توفر عنصر الإرادة السياسية أمر ضروري لدعم جهود التسوية وإضفاء الفاعلية المطلوبة على آليات التعامل مع الصراعات. ومن هنا، فالمدخل الرئيسي لبناء السلام يبدأ من توفر التزام سياسي على المستويات الداخلية المحلية والإقليمية والدولية بصورة متكاملة لا تتجزأ.

واتصالا بذلك يتم التساؤل لدى مختلف الأطراف المهتمة بمستقبل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التعامل مع الصراعات في أفريقيا عما إذا كان هذا الدور سيقتصر على إدارة تلك الصراعات وحفظ وبناء السلام وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين، أم أنه سيكون بإمكان المنظمة الدولية ممارسة دورها الحيوي في منع واحتواء الصراعات قبل وقوعها وقبل سقوط الضحايا وتشريد المدنيين. وفي هذا السياق، ترى مصر أن عددا من الصراعات التي اجتاحت أفريقيا مؤخرا كان من الممكن تفاديها، أو على الأقل احتوائها في مرحلة مبكرة. ومن هنا، فإن أحد أهم التحديات التي تواجه مستقبل دور الأمم المتحدة في التصدي للصراعات في أفريقيا يكمن في مدى إمكانية استحداث نظام فعال للإنذار المبكر من خلال أنشطة ممثلي الأمين العام ومكاتب الأمم المتحدة في أفريقيا، ومتابعة وتوجيه من مجلس الأمن، وبالتعاون والتنسيق مع أمانة الاتحاد الأفريقي والمنظمات والقوى الإقليمية المعنية.

ففي حالات إدارة الصراعات في أفريقيا، يجب أن ننوِّه في هذا المقام بضرورة تعامل المجتمع الدولي مع تلك الصراعات من منظور شامل لجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، ترى مصر أن دور الأمم المتحدة في السيطرة على الصراعات في أفريقيا يُوَاجه بتحدّ هام يتمثل في عدم التزام بعض الدول المانحة بتعهداتها المتعلقة بعمليات بناء السلام في الدول الخارجة من الصراعات، واستمرار عدم توازي إيقاع إنجازات الأمم المتحدة في المجالين الأمني والسياسي مع إيقاع إقامة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المعنية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج بناء القدرات المؤسسية ونزع الأسلحة وتسريح المسلحين وإعادة إدماجهم في المجتمع

المدني، وإزالة الألغام ومحاكمة جرائم الحرب وغيرها. ومما لا شك فيه أن ما نصبو إليه من إيجاد تنسيق فعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات والقوى الإقليمية في أفريقيا يتطلب أيضا دعما ماليا دوليا مستمرا لتمكين تلك المؤسسات والقوى من الاضطلاع بمهام صعبة ودقيقة في حفظ السلام في الدول والمناطق المختلفة في أفريقيا.

ترصد مصر اتجاه مجلس الأمن نحو التعامل مع الصراعات في أفريقيا من منظور إقليمي، وهو ما نراه أسلوبا ملائما. وقد انعكس هذا الاتجاه على مداولات المجلس فيما يتعلق بالصراعات في كوت ديفوار وليبريا في غرب القارة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في وسطها. فالرؤية الإقليمية للصراعات في أفريقيا تسهم - في تقديرنا - في احتواء نطاق تلك الصراعات والحد من انعكاساتها السلبية، وتحسين فاعلية تعامل الأمم المتحدة معها.

ومن هذا المنظور، ترحب مصر أيضا بنيِّة المجلس إيفاد البعثتين إلى منطقتي وسط وغرب أفريقيا خلال الشهر القادم. وترى أن هذه الخطوة من شأنها تمكين المجلس من تحقيق عدة أهداف: أولا، تأكيد التزام المجتمع الدولي بإيجاد حلول متوازنة ودائمة للصراعات في هاتين المنطقتين؛ ثانيا، الوقوف على واقع الأحداث والتطورات وحجم المعاناة التي تواجهها الشعوب تحت وطأة الصراعات المسلحة؛ ثالثا، التعرُّف على الاحتياجات الفعلية لوجود فعال للأمم المتحدة على الأرض في مناطق الصراعات؛ رابعا، قياس مدى فاعلية سياسات وقرارات المجلس تجاه كل من الصراعات الدائرة في منطقتي غرب ووسط القارة.

ونأمل أن تحقق البعثتان تلك الأهداف وأن تعودا برؤية أكثر وضوحا وشمولا لمستقبل تعامل أجهزة الأمم المتحدة مع الصراعات في أفريقيا، وأن تكون نتائجهما مقدمة لتعزيز آليات الأمم المتحدة لحماية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن تقديري لما حققته الرئاسة الباكستانية خلال الشهر الجاري من إنجاز جدير بالثناء. وهو نتيجة لنشاطكم الشخصي الجم ومهارتكم الشخصية. وبوروندي فخورة بالعمل الذي أنجزتموه والذي ستواصلون إنجازه في المجلس.

إن مجلس الأمن يكرس القسط الأكبر من وقته للمناقشات المتعلقة بالصراعات في أفريقيا. ومن دواعي الأسف أن أفريقيا لا تزال دائما في حالة صراع من سوء الطالع أنه بطيء في الوصول إلى نهايته. وسيوفد المجلس عما قريب بعثتين إلى وسط أفريقيا وغربها بغية القيام بمراقبة ميدانية للصعوبات التي تواجه مختلف عمليات السلام الجارية ولمناقشة القادة الوطنيين والإقليميين، وكذلك الأطراف السياسية والعسكرية الفاعلة، بشأن كيفية إحلال السلام في تينك المنطقتين الأفريقيين اللتين في حالة أزمة.

سأتكلم على وجه التخصيص عن بعثة مجلس الأمن المرتقب إيفادها إلى وسط أفريقيا. وفي ذلك السياق، أعلن عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به بعد قليل، بالنيابة عن دول وسط أفريقيا، سفير الكونغو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. من الصحيح والمهم أنه يجب أن تتكامل حلول مشاكل المنطقة بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. فالصراعات مرتبطة بعضها ببعض. وبالمثل، نجد أن الحالات الفردية تصبح أكثر صعوبة

على جميع المستويات بسبب الصراعات التي تُلْحِق الدمار بهذه المنطقة من أفريقيا.

أرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة سترسل في نفس الوقت تقريبا بعثة متعددة التخصصات من وكالات الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا. إن جميع هذه البعثات تشهد على الالتزام الحقيقي من منظومة الأمم المتحدة كلها بتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا.

تقدِّر بوروندي تقديرا كبيرا زيارات المجلس الميدانية، وبعثاته الموفدة إلى وسط أفريقيا خلال أربع سنوات متتالية. فهي قد أسهمت في تقدم السعي إلى إحلال السلام، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وفي عشية هذه البعثة الرابعة إلى المنطقة دون الإقليمية يود وفدي أن يدلي بالتعليقات والتوصيات التالية حتى يتسنى للبعثة أن تفي حقا بتوقعات السكان الذين هم ضحايا لحالة حرب أصبحت لا تطاق، وحتى تتمكن البعثة من تعضيد القيادة الجديدة في المرحلة الثانية من الانتقال في بوروندي. وذلك الانتقال بالغ الأهمية ويجب أن ينهي برنامجا كان من المتوقع أن يستمر مدة ١٨ شهرا، بينما يضيف البرنامج الذي لم يمكن إنجازه خلال الجزء الأول من الانتقال بسبب الحرب الجارية.

التوصية الأولى: نعتقد أنه ينبغي لبعثتي مجلس الأمن إعطاء الأولوية للدعوة إلى احترام وتنفيذ ما تم التوقيع عليه من الاتفاقات السياسية ووقف إطلاق النار.

وما دامت الأطراف الموقعة لا تحاول تنفيذ ما اتفقت عليه – وإن كان ذلك قد يقتضي بالطبع كثيرا من التنازلات من جانبها – فمن الممكن أن تتوقف عملية السلام بل وأن تنتكس.

وفيما يتعلق ببوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال اتفاقا لوساكا وأروشا يمثلان نقاطا مرجعية أساسية. ومع ذلك ينبغي ألا يجري تجاهل الاتفاقات الجانبية التي تم التوقيع عليها منذ ذلك الوقت. ومن ذلك المنطلق، ينبغي لمجلس الأمن أن يذكر الأطراف بأنها لا بد من احترام التزاماتها، بالنظر إلى أن بعض الأطراف الموقعة تميل إلى الشك في هذه الاتفاقات أو بكل بساطة – في حالة الأطراف التي لم توقع على الاتفاقات ودعيت إلى أن تفعل ذلك – إلى التهديد بمهاجمة الاتفاقات وإبطالها.

ومن بين الالتزامات المتعهد بها في جميع الاتفاقات المتعلقة ببوروندي هناك أيضا تدابير يتعين اتخاذها ضد الأطراف التي ترفض التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض. وقد كانت المنطقة والأمم المتحدة كلاهما شاهدين عندما جرى التوقيع في أروشا على كل ما اتفق عليه. ومن المستحسن دوما أن نذكر الجماعات والحركات المسلحة التي ترفض الجلوس إلى طاولة المفاوضات بكل ذلك. إنني أشير إلى اتفاقي لوساكا وأروشا لأنهما مترابطان. ولن يكون هناك سلام في بوروندي ما لم يتحقق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعكس صحيح. ويمكن قول نفس الشيء عن المنطقة برمتها.

توصيتي الثانية هي أنه ينبغي لبعثات مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا أن تعزز التوصل إلى تسويات دائمة، إذ أن المنطقة لا تزال تعيش تحت التهديد بوقوع إبادة جماعية جديدة. إن التوترات العميقة الجذور المرتبطة بالتاريخ الاستعماري وبالقيادة البائسة للسنوات الأولى من الاستقلال تقع في لب العنف المتكرر في المنطقة دون الإقليمية وهو العنف الذي بلغ ذروته في الإبادة الجماعية التي حصلت عام ١٩٩٤ في رواندا، بالإضافة إلى مذابح الإبادة الجماعية التي وقعت في بوروندي في ١٩٩٣، قبل أشهر قليلة من الإبادة الجماعية في رواندا. كما بلغ ذروته في الكارثة الإنسانية الواقعة اليوم في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زالت عقيدة الإبادة

الجماعية والمسؤولون عن ارتكاب الإبادة الجماعية موجودين في المنطقة، ينشرون الأسلحة والموت عبر الحدود. ومن أجل التخلص من شياطين العنف وإنهاء الفناء الجسدي للجيران، ينبغي أن نجهد لكي نتذكر ما حصل في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا حتى يمكن لنا أن نكتشف الحقيقة، وأن نتصدى للمشكلة من جذورها بصورة أفضل وأن نمنع وقوع كوارث مماثلة على الأجيال في المستقبل.

وقد اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في بوروندي على أن تطلب إلى مجلس الأمن إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية مستقلة بغية تحديد المسؤولية في جميع حوادث العنف التي وسمت حياة البلد منذ استقلاله في عام ١٩٦٢. وينتظر شعب بوروندي رد المجلس خلال زيارته إلى بوروندي.

لكن مجلس الأمن لا بد أن يفهم بوضوح أن الغرض من استعادة الماضي ليس إعادة فتح الجراح أو الأخذ بالثأر. بل الهدف هو نشر الفهم وتمكين المسؤولين من التفكير وربما من طلب الغفران من ضحاياهم السابقين وأن يتصالحوا معهم. وهذه عملية علاجية ضرورية. ويدعو اتفاق أروشا إلى إنشاء محكمة جنائية لمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم. وسيعتمد كل ذلك بالطبع على التوصيات التي ستنبثق من التحقيق. وينبغي تشكيلها في أسرع وقت ممكن، كما فعل المجلس بالفعل في حالات مماثلة، من قبيل ما جرى في سيراليون وسيجري، قريبا، في كمبوديا. وكما قلت، فإن الغرض هو تعزيز المصالحة على قاعدة صلبة. وكما قال آخر في وقت سابق فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإن مجلس الأمن مطالب بمساعدة بوروندي على إيجاد الوسائل لمكافحة هذه الظاهرة، إذ أن ذلك سيكون أكثر السبل ضمانا لبناء مستقبل يقوم على أساس متين.

توصيتي الثالثة هي أن تشجع بعثات مجلس الأمن على أن توصل رسالة واضحة إلى الأطراف المتناحرة في صراعاتنا. كثيرا ما نسمع من الجمهور في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية – على الأقل في بوروندي – أن مجلس الأمن يتسم بالتكرار في رسائله. وربما يكون الجمهور غير واع بفضائل التكرار؛ أو قد ينسى الأشخاص أن الأطراف المتناحرة هي التي تقع عليها المسؤولية الأولية في تسوية صراعاتها. ولا يمكن للمجلس سوى أن يساعد البورونديين والكونغوليين على تحقيق السلام.

ومع ذلك هناك حالات تقتضي المزيد من الصرامة من جانب المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، عندما تلقى الجماعة المسلحة التابعة لبييرا نكوروزيزا – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية القنابل الفتاكة على أحياء العاصمة أو المراكز الأخرى للسكان في جميع أنحاء البلد، يسمى ذلك إرهابا ولا بد أن يدان بوصفه كذلك. وعندما تأخذ الجماعة أطفال المدارس والطلاب رهائن وتستخدمهم في القتال، فهي تنتهك اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي ملاحظة ذلك أيضا.

وعلى نفس المنوال، ينبغي تحييد الحركات والمنظمات اليت تتحدى المجتمع الدولي برفضها الجلوس على طاولة المفاوضات المفتوحة للجميع. وذلك ينطبق، في بوروندي على القوات الوطنية للتحرير – حزب تحرير شعب الهوتو (PALIPEHUTU-FNL) بقيادة رواسا أغاثون. وفي منطقة ما زالت، كما قلت، تعيش تحت تهديد الإبادة الجماعية، وفي بلد مثل بوروندي، حيث الحالة مواتية لتكرار عنف مماثل، كيف يمكننا الاستمرار في قبول حركة تؤسس عقيدتها على العنف العرقي؛ لا بد أن يقال كل هذا، ولا بد أن تدان تلك الحركات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس الذي حرص في بيانه الرئاسي الصادر في ٢ أيار/مايو، على تذكِرة قوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو بأن المجتمع الدولي لم يعد يفهم شرعية نضاله.

رابعا، من المهم لمجلس الأمن أن يُكَيِّف ولايات بعثاته للتدخل لتتواءم مع حالات الصراع التي تتطلب كثيرا من الحذر في أفريقيا. وسواء تعلق الأمر بوسط أفريقيا أم غربها، فإن الانتكاسات أحيانا ما تفضي إلى تعثر جهود الأمم المتحدة أو بعثات المراقبين الإقليميين أو بعثات حفظ السلام. ففي سيراليون وكوت ديفوار وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يُطالَب المجلس والمنظمات الإقليمية في بعض الأحيان فجأة بأن تُعدل ولاياتها وأن تزيد من قوام القوات التابعة للبعثات. وبعض هذه الحالات مما يتعذر التنبؤ به أحيانا. وفي أوقات أخرى، لا مفر من نشوء مثل هذه الأوضاع، لأنه لم يتم تكييف صلاحيات الولاية، أو أن قوام القوات غير كاف. وحالة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خير مثال يذكرنا بذلك.

أما بالنسبة لبوروندي، فإن تواجد مكتب للأمم المتحدة في الميدان، إلى جانب رئاسة السفير دينكا للجنة المكلفة بمتابعة اتفاق السلام، إنما يعكس التزام الأمم المتحدة الثابت إزاء بوروندي.

لقد استجاب الاتحاد الأفريقي الذي نشأ حديثا لدعوة الأمم المتحدة إلى إيجاد حل أفريقي للمشاكل الأفريقية، من خلال إيفاد بعثة أفريقية لمراقبة وقف إطلاق النار، تضم حوالي ٣٠٠٠ جندي. وبعد التردد الذي شهدته البداية، يبدو أن السبل قد توفرت أخيرا لنشر هذه البعثة، التي هي، في واقع الأمر، قوة. ولكن، لابد من دعم ذلك الجهد، لأن على هذه القوة أن تظل قادرة على العمل لفترة من الوقت. وعدا عن المشاكل المالية والسوقية، هناك أيضا مسائل تتعلق بولاية تلك القوة، التي نأمل أن تناقش مع مجلس الأمن أثناء بعثته. فهذه هي المرة الأولى التي يوفد الاتحاد الأفريقي قوة بهذا القوام الكبير إلى بلد عضو.

وبطبيعة الحال، يتعين التوصل إلى قرار بشأن نوع الولاية الذي سيسبغ على ولاية البعثة الأفريقية. هل ستنشأ تلك الولاية على أساس الفصل السادس أم السابع أم الثامن من الميثاق؟ وما هي أكثر الولايات الثلاث ملاءمة للحالة في بوروندي؟ لقد أوضح جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، الذي يمثل المُيَسِّر، نلسون مانديلا، للمجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أن مهمة البعثة الأفريقية أن تكفل احترام وقف إطلاق النار، وأنها ستسلم الراية، في الوقت المناسب، لبعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي.

وهنا، أود أيضا الإشارة إلى أهمية تحلي المجلس بالمرونة فيما يتعلق بالمبادئ التي يسترشد بها في إيفاد قوة لحفظ السلام، لأن الأوضاع تتفاوت باختلاف البلدان. فالأمم المتحدة، مثلا، ترددت في إيفاد بعثة لحفظ السلام إلى بوروندي لأن الثوار رفضوا إلقاء أسلحتهم قبل تجميعهم. وكان ذلك أحد الأسباب التي حالت دون تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بإيفاد بعثة. ولكن، إذا أبدينا قليلا من الصبر والمرونة، يمكن تشجيع الثوار على إلقاء أسلحتهم حالما يتم تجميعهم. وما أن يصبحوا في ذلك الوضع ونصبح قادرين على التأثير عليهم نفسيا، يمكن أن تتهيأ الظروف التي تُمكن بعثة لحفظ السلام من العمل.

إن التحول من البعثة الأفريقية إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة أمر ينبغي ألا يكون صعبا، لكن، بطبيعة الحال، لا بد من الإعداد لذلك. وذلك أمر مهم بصورة خاصة، لآن بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تشتمل على عنصر عسكري، إلى جانب العنصرين السياسي والإنساني،

والعنصر الأهم متمثلا في نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، علاوة على الدعم الانتخابي وما إلى ذلك. والبعثة الأفريقية تفتقر إلى كل تلك المكونات، وإن كانت هناك حاجة إليها في حالة بوروندي.

ولا بد أن يكون هناك تعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي كيما يكتب النجاح للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في بوروندي حاليا. وبعثة المجلس المرتقبة ستوفر فرصة للمناقشة مع السلطات البوروندية.

أخيرا - توصيتي الأخيرة - إن سكان منطقة البحيرات الكبرى يأملون أن يقترن الدعم السياسي للمجلس بتحسن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. ففي منطقة تتفاقم فيها الصراعات السياسية بفعل عدم كفاية الموارد والفقر المزمن، لا يلقى نداء السلام أي استجابة من جانب من يتضورون جوعا. بطبيعة الحال، هناك جهود هامة تبذل حاليا. ولكن ما زالت تلك الجهود قاصرة عن الحاجة، ودور التعبئة الذي يقوم به المجلس لتشجيع المانحين سيكون حاسما في هذا المضمار. وهناك قول بوروندي مأثور مفاده أن أولئك الذين يتقاسمون القليل أو لا يجدون ما يتقاسمونه يتهمون بعضهم بعضا بالسرقة. والواقع يكون أكثر مأساوية عندما يفضي إلى القضاء على الآخرين جسديا للحلول محلهم، أو الحصول على قطعة أكبر من الكعكة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أهمية التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقديم المساعدة في حالات الصراع وما بعد الصراع في أفريقيا. وقد أرسلت بوروندي طلبا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإنشاء فريق استشاري مخصص لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتعبئة المانحين. وأعتقد أن قرارا بشأن هذه المسألة سيتخذ خلال الدورة الموضوعية التالية للمجلس والتي ستعقد في جنيف. ونأمل حالما ينشأ ذلك الفريق، أن يعمل بشكل وثيق مع الفريق المماثل المنشأ تحت إشراف مجلس الأمن كيما تتضافر جهودهما للمساعدة على إعادة السلام والاستقرار إلى بوروندي. وأتمنى لبعثة المجلس المرتقبة إلى أفريقيا كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد باكستان.

السيد تشونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر، مثل ما فعل المتكلمون السابقون، الرئاسة الباكستانية، وأشكركم أنتم، سيدي الرئيس، بشكل خاص، على مبادرتكم الخلاقة بتنظيمكم عند نهاية رئاستكم لمجلس الأمن اجتماع الاستعراض الختامي لأعمال الشهر هذا بخصوص "الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن".

أرحب بيننا بحضور المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، السفير إبراهيم غمباري. وأود أيضا أن أشكره على مساهمته الهامة عند افتتاح مناقشة اليوم. وستساعد آراؤه القوية، دون شك، مجلسنا على تحسين كفايته في تناول المسائل الأفريقية.

من الواضح تماما أن هذه المناقشة المفتوحة، التي تستفيد من مشاركة دول غير أعضاء بالمجلس، ستتيح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار آراءها بشأن هذه المسألة. ويعتقد وفدي بأن هذا ضمان بمشروعية الاقتراحات التي من المقرر أن تطرح خلال مناقشة اليوم، والموافقة عليها على نطاق واسع. وفي وقت يركز فيه اهتمام المجتمع الدولي على تهديدات صراعات أخرى، ترحب الكاميرون بقراركم، سيدي الرئيس، بتركيز هذه المناقشة على عمل الأمم المتحدة في الصراعات في أفريقيا.

منذ الوهلة الأولى، قد يبدو الموضوع وقد فقد بعض بريقه وأصبح مكررا بعض الشيء إلى حد الابتذال، بعد أن تناوله مجلس الأمن كثيرا في السنوات الأخيرة، إذ يُكرس الآن ٦٢ في المائة من وقته لهذه المسألة، مثلما تناولته هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وعدد لا يحصى من المحافل الدولية الأخرى.

بديهي أن أفريقيا تظل في صميم شواغل مجلس الأمن. وقد أظهر أعضاء المجلس، والدول الأعضاء بالأمم المتحدة – في حالة اجتماع مفتوح بشأن الصراعات في أفريقيا – نفاذ بصيرة خلاقة في تقديم حلول واستراتيجيات ابتكارية جديدة. وكل ما هو مطلوب الآن لتنفيذ تلك المقترحات هو الإرادة السياسية الحقيقية للأطراف المشاركة وعزم أعضاء مجلس الأمن الأكيد على دعم أفريقيا في كفاحها للنهوض بالسلام والأمن على القارة. غير أن النهج الذي اختير فريد بشكل خاص حتى الآن لأنه يؤكد مساهمة بعثات مجلس الأمن في المناطق العرضة للصراع، وهي في هذه الحالة النهوض بالسلم والأمن في أفريقيا.

ويعرف أعضاء المجلس أن بعثات مجلس الأمن بشكل عام، وبعثاته إلى أفريقيا بشكل خاص، حيوية وتؤدي دورا حاسما. إنها تتيح لأعضاء المجلس تقييم الحالة على أرض الواقع، وتعزيز الحوار مع الأطراف والحصول على المعلومات مباشرة من العناصر الفاعلة. وعلاوة على ذلك، تتيح تلك البعثات لأعضاء المجلس ، في جملة أمور، أن يلموا إلماما أفضل وبشكل مباشر بالجوانب الدقيقة من الصراع محل البحث. وتتيح أيضا للمجلس أن يقدم جبهة موحدة، وهذا هام جدا، وعلى وجه الخصوص فيما يخص أطراف الصراع وأفراد وكالات الأمم المتحدة النشطين في الميدان.

أود أن أركز ملاحظاتي على عدد قليل من المسائل التي أثارتها المشكلة التي ينظر فيها في هذه المناقشة للاستعراض الختامي لأعمال الشهر: دور بعثات مجلس الأمن والعلاقات التي قد تولدها بين المجلس والمنظمات الإقليمية الأفريقية.

في السنوات الأخيرة، من بين ١٩ بعثة لمجلس الأمن إلى مناطق صراع في أنحاء العالم، أرسلت ١٣ بعثة إلى أفريقيا، وكأن ذلك لتبرير الوقت الذي كرسه مجلس الأمن للنظر في حالات الصراع هناك. وبينما توفر بعثات مجلس الأمن في الميدان فرصة لإعلان ونشر مواقف المجلس وقراراته بشكل علني لا غموض فيه، ألا ينبغي لها أيضا أن تصبح أداة فعالة جدا – بالنظر إلى تأثيرها السياسي على العناصر الفاعلة – للعمل الدبلوماسي الوقائي؟ وفى الحالات التي تُنذر بوضوح باحتمال وقوع صراع، يمكن لهذه البعثات أن تسهم إسهاما كبيرا في نزع فتيل التوترات قبل أن تنشب الأعمال العسكرية، ويمكنها أن تكمل بشكل مفيد الدبلوماسية الوقائية للأمين العام.

وعلاوة على ذلك، سيكون من المرغوب فيه لبعثات مجلس الأمن أن تصبح جزءا متسقا لا يتجزأ من عملية صنع القرار بالمجلس. ومستوى ونوعية المعلومات التي تقدمها لأعضاء المجلس عن طريق الاتصال المباشر مع الأطراف المتصارعة على أرض الواقع لهما نفوذ واضح على المنظور الذي ينظر به الأعضاء للحالة، ويمكن أن يكون لهما في نهاية الأمر أثر إيجابي على قراراتهم. وفي تلك الظروف، ألا ينبغي لمجلس الأمن أن يضع منهجية للتخطيط لتلك البعثات في الميدان، إذا ما سمحت الظروف، عندما يعد العدة لاتخاذ قرار هام بشأن أية حالة بعينها ؟ فبهذا سيتمكن الأعضاء من اتخاذ مواقفهم وهم على إدراك تام بكل الحقائق في الميدان.

هذا النهج بطبيعة الحال، لا يتعلق، كما يرى وفدي، بالمساومة على تفاصيل أي قرار مقبل قد يتخذه المجلس أو بشأن الذهاب إلى الميدان بأفكار متصورة مقدما. الفكرة

ببساطة هي الوصول إلى اقتناع عميق بالاستماع إلى أطراف الصراع وإلى كل العناصر الفاعلة مع توصيل رسائل قوية إليها. نحن لا نعارض أي قرار بإرسال بعثة إلى الميدان تراعى فيه الآراء المعرب عنها في مناقشة مفتوحة للدول من غير أعضاء المجلس، لأن البعض سيكونون عناصر إقليمية فاعلة. ومصداقية المجلس لن تعاني من مشاركة كهذه في إعداد القرارات ، بما في ذلك – وفقا للحالة – اعتماد نهج تحفز الأطراف وتقترح عليها قرارات، وتساعدها عند الضرورة على الفهم. وعلى أية حال، نظرة الأطراف إلى قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن تتحسن إلا باستشارتها والاستماع لرأيها، بينما لا ينبغي للمجلس أن يشعر بأنه ملزم. والأهم هو التوصل إلى اقتناع عميق يسمح باتخاذ قرار مبني على معلومات كاملة.

بيد أن من دواعي الأسف أنه لم يتسن في هذه الظروف القيام ببعثة مجلس الأمن المزمع القيام بها لغرب أفريقيا. والمنظمات الإقليمية بالمثل من بين الجهات الفاعلة التي يجري الالتقاء بها على أرض الواقع في أثناء الاضطلاع ببعثات مجلس الأمن. ويذكر المجلس أنه كرّس في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مناقشة علنية لعلاقته بالمنظمات الإقليمية على ضوء التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وكانت الكاميرون قد ركزت في بيانها آنذاك على التعاون بين المجلس والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

كذلك تتيح بعثات مجلس الأمن فرصاً قيّمة لتحسين علاقات العمل مع المنظمات الأفريقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بكيفية نظر المجلس فيما يتخذه من قرارات ومواقف إزاء المعروض عليه من مسائل تهمّ القارة. وقد أنشأ المجلس على نحو منتظم ومشجع علاقات مؤسسية نموذجية مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورأينا هذا مؤخراً فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار، التي أوفدت الجماعة بشأنها بعثة إلى هنا في نيويورك، ولقيت تأييداً من المجلس. بيد أنه ثبت أن المجلس يكون أحياناً شديد الانتقائية في حال وجود قرار إقليمي متناقض بشأن الصراع قيد النظر.

ونشجع مجلس الأمن على تعزيز علاقاته المؤسسية والمحافظة عليها في أثناء قيامه بالبعثات الميدانية، لأن من ضمانات الفاعلية تحقيق توازن أمثل بين الجهود الإقليمية والإجراءات التي يتخذها المجلس لمنع الصراعات في أفريقيا وتسويتها. ويتوق وفدي إلى الوقت الذي يتمكن فيه المجلس من العمل على نحو متناغم تماماً مع المنظمات الإقليمية، بغضّ النظر عن نفوذها السياسي أو الانطباع الذي قد يتكون عنها لدى أعضائه الدائمين. وهذه المسألة جديرة بإيلائها قدراً كبيراً من الاهتمام.

وفي الختام أود أن أعرب عن الأمل في أن تتيح بعثتا مجلس الأمن المقبلتين إلى منطقة البحيرات الكبرى وإلى غرب أفريقيا فرصة لدفع عملية السلام المستمرة هناك للأمام، ولتوضيح مواقف المجلس، وليقتنع تماماً بضرورة أن يأخذ أخيراً بنهج شامل في النهاية على صعيد تلك المناطق دون الإقليمية. ولا بد من القول بأن غرب أفريقيا يتمتع بميزة وجود ممثل خاص للأمين العام لهذه المنطقة دون الإقليمية برمتها. ونرجو أن تتمخض بعثة الأمم المتحدة القادمة المشتركة بين المؤسسات في وسط أفريقيا، إضافة إلى بعثة مجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى، عن توصيات مؤدية لهذه الغاية.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا الشديد أن نشارك في هذه المناقشة اليوم. وأرى أن مبادرتكم يا سيدي الرئيس مناسبة جداً في توقيتها وبالغة الفائدة من حيث إتاحة الفرصة ليدرس أعضاء مجلس الأمن توقعاتهم من البعثات المقبلة ويستمعوا إلى ردود فعل الأعضاء الآخرين وتعليقاتهم. وأظن أننا قد حظينا

ببعض تعليقات وملاحظات مفيدة اليوم ستجعل تفكيرنا أكثر استنارة سواء بالنسبة لهاتين البعثتين على وجه التحديد أو بالنسبة للعملية ذاتها.

وقد سبقني كثير من المتكلمين إلى تناول الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع به في أفريقيا، وطرحوا أفكاراً مختلفة عن كيفية تحسين هذا التأثير. ولكني أرى أننا نسلم جميعاً بأن إيفادنا بعثتين لمجلس الأمن إلى أفريقيا في غضون الـ ٤٥ يوماً القادمة يدل على مدى اعتقادنا بأهمية أن يشارك مجلس الأمن في المساعدة على إيجاد الحلول.

ونحن حين نتكلم عن أفريقيا في مجلس الأمن نميل بطبيعة الحال إلى التركيز على الأزمات وعلى المشاكل الكثيرة القائمة، وهذا عين الصواب. وتعيننا البعثات على أن نفعل ذلك بشكل أفضل وبتركيز أكثر. بيد أنني أردت الإشارة إلى أن أفريقيا قد قطعت شوطاً بعيداً في الأعوام الأخيرة. فمنذ عقد من الزمان، كانت الدول ذات الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية هي العرف السائد في القارة ، أما اليوم فنرى الديمقراطية في ٣٣ بلداً أفريقيا تقريباً، وفقاً لتقرير للتنمية البشرية حديث العهد أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقطع كثير من البلدان خطوات هامة صوب الإدارة الفعالة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويمثل إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الالتزام الأفريقي بمواصلة تلك التغييرات الإيجابية وتوسيع نطاقها. وكل هذا جدير بالترحيب، ونعرب عن دعمنا القوي لتلك العملية.

شهدنا كذلك انتهاء بعض الصراعات الطويلة الأمد. فاحتفلنا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بمرور عشر سنوات على التوقيع على اتفاقات روما للسلام التي جلبت السلام إلى موزامبيق. وها هي سيراليون وأنغولا خارجتان الآن بعد سنين طويلة من سفك الدماء، وماضيتان في طريقهما إلى إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء الصراع.

غير أن كثيراً من بقاع القارة كما نعلم جميعاً حق العلم لا تزال متورطة في الصراع، وهناك كثير من العمل الذي ينتظر أن تؤديه الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد استحوذت الحالة الرهيبة في إقليم إيتوري على كثير من اهتمام المجلس في الأسابيع الأخيرة، وربما لم تلق من العلنية ما لقيته غيرها من المسائل التي تطرقنا إليها، ولكن أعضاء المجلس يدركون كم أنفقنا فيها من الوقت، واليوم اتخذنا قراراً بالتصدي لتلك الحالة. وكما فعل البريطانيون في سيراليون إلى حد كبير، أخذت فرنسا بزمام المبادرة في قوة متعددة الجنسيات ندعمها كل الدعم ونشيد بالحكومة الفرنسية لأجلها. وننتظر من بعثة مجلس الأمن أن تمكّن المجلس من الإسهام في وضع استراتيجية طويلة الأمد لإنهاء الصراع الرهيب الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن إذ ننظر إلى بؤر الاضطراب الكثيرة في أفريقيا، وكثير منها سبق تناوله اليوم، نلتمس الطرق لبناء التزام مستمر من جانب المجلس ومن الأمم المتحدة، غير أن من المهم للغاية، كما سبقني بعض الآخرين إلى الإشارة، أن يكون ذلك الالتزام من الأفريقيين أنفسهم. وندعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة وغيرها من دول المنطقة لمد يد المساعدة في حل الصراعات. وقد قدمت الولايات المتحدة الأموال والمساعدة التدريبية لكثير من تلك العمليات والمبادرات، وسنواصل إيجاد الطرق للمساعدة في تهيئة السياق الصحيح لتحقيق السلام في كل منطقة من مناطق الأزمات.

وما زالت عملية السلام الهشة في بوروندي تتطلب الرصد الدقيق والمساعدة المتصلة، ونرى من الأمور المشجعة انتقال الرئاسة في ١ أيار/مايو. أما في غرب أفريقيا، فالحالة في كوت ديفوار محفوفة بالخطر، وتتطلب بدورها اهتماماً دولياً لكفالة استمرار الأطراف في التعاون على تنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسي وأن نعمل جميعاً على ضمان توافر التمويل الكافي للعمليات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ستكون مفتاح نجاح هذه البعثة وجهودنا المبذولة لإحلال السلام على المدى الطويل.

وتؤيد الولايات المتحدة بشدة نظم الجزاءات الموقعة على الأطراف التي تحرص على استمرار حلقة العنف وعدم الاستقرار. وبتقييد سبل الحصول على الأسلحة والتمويل المستخدمين لتقويض الأمن الدولي، يمكن أن تشكل الجزاءات أداة قيّمة في تقليل الأخطار إلى أقصى حد. وليس هدفنا المعاقبة، بل هو الاستعانة بالجزاءات على تغيير سياسات الأنظمة التي تهدد جيرانها، ونعلم جميعاً من أعنيهم.

أما فيما يتعلق بليبريا، فقد اتخذ مجلس الأمن تدابير جزاءات قوية. ويواجه الشعب الليبري أزمة اقتصادية وسياسية حادة جلبتها سنوات من الحرب الأهلية التي قام الرئيس تايلور مراراً بتصديرها عبر الحدود مع جيرانه. وتتيح مباحثات السلام المقبلة في غانا فرصة قد يلزم فيها للمجلس أن يكون على استعداد لأداء دور داعم في نهاية المطاف.

وفي الأجل الطويل أيضا، سيتحقق دعم حل الصراعات ومنعها من خلال احترام حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية، وكذلك الالتزام بالحكم الرشيد. وتشارك الولايات المتحدة حاليا في طائفة من البرامج في عدة بلدان أفريقية مصممة لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية. ونأمل أيضا أن نعمل مع شركائنا الأفارقة على تعزيز هذه الأهداف من خلال حساب تحدي الألفية، الذي يمثل الحكم الرشيد والسياسة الاقتصادية السليمة والاستثمار في الموارد البشرية أعمدته الثلاثة.

ولكن، وكما أشار السفير دلا سابليير وغيره، يجب في نهاية المطاف أن تنبع حلول صراعات أفريقيا من أطراف الصراعات أنفسها. فلا يمكن فرضها من الخارج. ويمكن للأطراف الإقليمية والدولية والمجلس أن تقدم المساعدة اللازمة للمساعدة في صون السلام، ولكن التقدم الحقيقي يعتمد، في النهاية، على الإرادة السياسية والخطوات الإيجابية ذات المغزى التي يتخذها المتحاربون على أرض الواقع.

إن مهمتنا – ونأمل أن تعززها بعثات مجلس الأمن المقبلة – هي دفع المتحاربين إلى التوجه نحو اختيارات السلام الأساسية ثم مساعدة الأطراف على تحقيق تلك الغاية ما أن يتخذوا ذلك القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتا ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم ووفدكم، سيدي الرئيس، على عملكم الرائع في إدارة مداولات المجلس خلال الشهر الحالي. إن مبادرتكم لتنظيم نقاش بشأن الصراعات في أفريقيا وأهمية بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة في النهوض بالسلام والاستقرار تأتي بالتأكيد في وقت مناسب جدا. وهي تتيح أيضا فرصة إضافية لتركيز الانتباه على الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث توجد حالة مأساوية يمكن أن تتدهور وتصل إلى مرحلة تهديد منطقة هامة في أفريقيا، وما لذلك من عواقب إنسانية وخيمة.

ورغم قيودنا، ستسهم البرازيل في قوة الانتشار السريع التابعة للأمم المتحدة التي اعتمدها مجلس الأمن اليوم، ونود أن نشيد بالحكومة الفرنسية على الدور الذي قامت به في هذا الصدد. وتؤيد حكومتنا النداء الذي أطلقه مؤخرا الأمين العام كوفي عنان من أجل إنشاء قوة لحفظ السلام تُكلف بولاية أقوى من ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية التصدي لأعمال العنف المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن منطلق التضامن، يساور البرازيل قلق بالغ إزاء تسلسل الأحداث في أفريقيا. إن بلدي مدين بهويته إلى حد كبير لحيوية التراث الأفريقي. إضافة إلى ذلك، أقيمت العلاقات الأخوية بيننا على أساس التقارب العرقي والثقافي والتاريخي. وأخيرا، تدرك البرازيل تماما أن السلم والأمن والتنمية في أفريقيا هي أمور حاسمة ليس للشعوب الأفريقية فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

وكما قال الرئيس لولا دا سيلفا بوضوح، فإن دعم الروابط مع أفريقيا التزام سياسي وأخلاقي وتاريخي بالنسبة لنا. وبهذه الروح، تعكف حكومتنا على إحياء العلاقات الثنائية مع البلدان الأفريقية. ولقد أنهى وزير الخارجية البرازيلي، السفير سيلسو اموريم، للتو زيارات إلى سبعة بلدان أفريقية، ممهدا بذلك الطريق أمام الرئيس لولا دا سيلفا لزيارة القارة في آب/أغسطس القادم.

وفي الوقت ذاته، ما فتئت البرازيل وشركاؤها الأفارقة يستكشفون إمكانيات التعاون المتبادل ضمن إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تنتمي إليها خمسة بلدان أفريقية.

إن تحولات عميقة وضعت أفريقيا على رأس جدول الأعمال الدولي. وقد تكون الصراعات العلامة الأبرز والأكثر إزعاجا في عملية التغيير هذه. ولكن كانت هناك أيضا تطورات هامة وإيجابية، كما اتضح في التوجه نحو الديمقراطية واستعداد الزعماء الأفارقة لتكريس طاقتهم وإبداعهم لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي، كما جسدت ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولا تزال الأمم المتحدة مصدرا للأمل في أفريقيا. فعندما يواجه السلام تحديا نتوقع من مجلس الأمن أن يستخدم مجموعة الموارد الدبلوماسية برمتها.

ولقد شاركت البرازيل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي كانت حاسمة في تحقيق السلم والاستقرار في أنغولا وموزامبيق.

إن بعثات مجلس الأمن، كتلك المزمع إرسالها إلى وسط أفريقيا وغربها الشهر المقبل، هي بعثات قيمة، حيث تمكن من التفاعل المباشر مع الأطراف المحلية، وتؤكد على وجود دولي شرعي، وتعيد التأكيد على الالتزام بالسلم والاستقرار.

ومع مراعاة الأنماط المتعلقة بتأجج الصراعات في أفريقيا أو عودتها إلى النشوب، ينبغي للمرء أن يتصدى للأسباب الجذرية للصراع بغية تهيئة ظروف مستدامة للسلم والاستقرار. فمنع نشوب الصراع لا يشمل الاستخدام الحكيم للتدابير المتوفرة لمجلس الأمن فحسب، بل يشمل أيضا الجهود الرامية إلى تشجيع الاستراتيجيات الإنمائية ودعم تدابير القضاء على الفقر.

والمسؤولية التي يتشاطرها الجميع – الدول الأعضاء، والمنظمة نفسها، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومجتمع المانحين الدولي، والمجتمعات الأهلية – عنصر هام للاستراتيجيات الناجحة في أفريقيا. وقيام تعاون أوثق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون أداة لا غنى عنها لمعالجة مسائل تتعلق بمنع نشوب الصراعات أو حلها. ونحن نثمن ما تم

مؤخرا من إنشاء فريق استشاري مخصص بشأن غينيا – بيساو ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشارك البرازيل فيه. والبعثة المقبلة التي يرسلها مجلس الأمن إلى غينيا – بيساو وتتضمن أعضاء من الفريق الاستشاري وتشارك البرازيل فيها لمثال إيجابي على إمكانية التنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وحقيقة أن تلك البلدان الأفريقية لتتحمل المسؤولية عن تنميتها ينبغي عدم تجاهلها. ومنذ إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ما فتئت مصدرا للتفاؤل حيال مستقبل أفريقيا. فهي تتضمن تدابير داعمة على نحو مشترك تسمح بإنشاء حلقة فعالة من العمل الاجتماعي – السياسي والتنمية والسلام. وتهيئ الشراكة الجديدة أيضا فرصا جديدة تتعلق بالمساعدات الإنمائية.

ويمكن توجيه الموارد لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصورة مفيدة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف بهدف تعزيز التعاون الثلاثي فضلا عن التعاون بين الجنوب والجنوب. ومنذ عام ١٩٩٦ ما فتئت البرازيل تتبع سياسة تخفيف ديون البلدان الأفريقية التي ساهمت في نجاح مبادرات من قبيل مبادرة الشراكة الأفريقية. وفي السنوات الأخيرة، تنازلنا عما يزيد عن بليون دولار من الديون على أمل تعزيز التنمية في أفريقيا قدر استطاعتنا.

وإن مسألتي السلام والتنمية والمشاكل التي تؤثر على العديد من البلدان الأفريقية هي في الحقيقة معقدة جدا. ويعتمد حلها على وجود إرادة سياسية وتضامن وتماسك واستراتيجيات فعالة. ولجميعنا دور نضطلع به في هذا الجهد والبرازيل تسعى جاهدة إلى تأدية الدور المنوط بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأخير قبل تعليق الجلسة لتناول الغداء ممثل الكونغو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون.

أولا، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة، التي توفر للمنطقة دون الإقليمية التي أمثلها فرصة لرسم الخطوط العامة للتطورات التي تحدث في ذلك الجزء من القارة الأفريقية في مجال السلم والأمن ضمن إطار الشراكة مع الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى المستشار الخاص للأمين العام، السيد غمباري، على إحاطته الإعلامية الممتازة، التي تضمنت اقتراحات تتوافق تماما مع توقعات وسط أفريقيا.

إن وسط أفريقيا ما فتئ لديها منذ ١١ عاما هيئة تابعة للأمم المتحدة للعمل التعاوني ترمي إلى الترويج للدبلوماسية الوقائية في هذه المنطقة دون الإقليمية التي ينظر العالم إليها بوصفها منطقة حساسة على نحو خاص ألا وهي: اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وعقدت اللجنة اجتماعها الوزاري التاسع عشر قبل أسبوعين في برازافيل، من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وحيث أنني سأركز فيما بعد على بعثتي الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، أود أن أشير إلى أنه تم إعداد مكثف لهاتين البعثتين لعدة أسابيع في نيويورك، حيث تجمع ممثلو بلدان وسط أفريقيا منذ بداية هذا الشهر للاجتماع مع مسؤولين كبار في الأمانة العامة لمناقشة مضمون البعثتين: بعثة مجلس الأمن والبعثة المشتركة بين الوكالات. وستذهب

كل منهما إلى وسط أفريقيا في بداية الشهر المقبل ويعكف ممثلونا على إعداد التحضيرات للزيارة. وبما أن الكونغو تترأس حاليا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فمن دواعي شرفي أنني مثلت جميع زملائي في الاجتماع الوزاري في برازافيل – سأصف فيما بعد ذلك الاجتماع. وسيتم توزيع تقرير عن الاجتماع على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود أن أركز على أنه في ذلك الاجتماع المهم، رحب الوزراء، قبل كل شيء، بالتقدم المحرز في معظم دول المنطقة دون الإقليمية في مجال السلم والأمن. ولوحظ في أنغولا وبوروندي وبلدي الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية إحراز تقدم كبير، على الرغم من أن ذلك التقدم يتعين تعزيزه في حالات محددة.

ولذلك تم إطلاق نداءات عاجلة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى الأمم المتحدة ومجتمع المانحين من أجل توفير مساعدة كبيرة ملائمة تمكن من تحقيق الاستقرار وتحسن الحالة بعد ذلك. وعلى نحو خاص، هناك حاجة إلى المساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار بعد توقيعها وإلى دعم البرامج المختلفة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهناك أيضا حاجة إلى توفير المساعدة للاجئين والأشخاص المشردين.

ولاحظ الوزراء أنه في معظم الحالات يجب قبل كل شيء توفير متابعة ملموسة للتعهدات المالية التي قدمها بالفعل المجتمع الدولي لبلدان مثل أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبطبيعة الحال، فالجميع على دراية بأن بناء السلام يتطلب أيضا وقبل كل شيء تحسين ظروف المعيشة للسكان وإعادة البناء الاقتصادي للبلدان.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المجتمعون في برازافيل إعلانا مشتركا يناشد المجتمع الدولي توفير مساعدة كبيرة لذلك البلد في هذه المرحلة الحرجة وإنما الواعدة.

وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم بشأن المأساة الجارية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في بونيا. وناشدوا مجلس الأمن تعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تكييفها مع الحالة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، ترحب الجماعة باتخاذ مجلس الأمن هذا الصباح القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الذي يأذن بالنشر الفوري لقوة متعددة الجنسيات في بونيا.

وأود أن أعرب عن امتنان بلدان وسط أفريقيا للأمم المتحدة التي أنشأت عدة مبادرات للمنطقة دون الإقليمية إبان الشهور الأخيرة. ونذكر جلسة المجلس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في صون السلم والأمن. ونجم عن تلك الجلسة البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/31) الذي أعطى زخما جديدا للشراكة بين الأمم المتحدة ووسط أفريقيا وعمل بوصفه إطارا مرجعيا للمناقشات في الاجتماع الوزاري التاسع عشر للجنة الاستشارية الدائمة الذي أشرت إليه مسبقا.

ولذلك رحب الوزراء بإرسال بعثة مجلس الأمن إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في مطلع شهر حزيران/يونيه، لزيارة المناطق التي يستمر فيها التوتر الكبير. ورحبوا أيضا، بتقييم البعثة المشتركة بين الوكالات المنوط بها وضع نهج للتصدي لمشاكل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا ذات الطابع الشامل والمتكامل والراسخ والمتضافر.

وأعرب الوزراء عن أملهم أن توصي هذه البعثة المشتركة فيما بين الوكالات، ضمن أمور أخرى، باستحداث مكتب دون إقليمي للأمم المتحدة لدعم عمل بعثات حفظ السلام وبناء السلام والممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام في وسط أفريقيا.

ورحب الوزراء أيضا بالتحضيرات لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأطلقوا نداءً لجميع بلدان وسط أفريقيا للمشاركة في تنظيم المؤتمر وعقده.

وأخيرا، وحيث أننا نناقش منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، سأكون مقصرا إذا اختتمت بياني من دون أن أعلن أنه قبل الاجتماع الوزاري الذي عقدته اللجنة الاستشارية في برازافيل عقدت حلقة دراسية من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وسيتم عرض نتائج هذه الحلقة الدراسية، ولاسيما خطة العمل لأنشطة المنطقة دون الإقليمية أثناء الاجتماع الذي تعقده مرة كل عامين للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكونغو على العبارات الطيبة التي وجّهها إلى وفد باكستان.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. اعتزم بموافقة أعضاء المجلس، اعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.